هنري جوزيف نوس ١٨٧٥-١٩٣٨
ودوره في الصناعة المصرية

أ.م.د. إيمان عبدالله التهامي
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كلية الآداب، جامعة دمياط
e.abdalla56@yahoo.com

doi: 10.21608/jfpsu.2022.145552.1205

هنري جوزيف نوس ١٨٧٥-١٩٣٨
ودوره في الصناعة المصرية

مستخلص

تتناول هذه الدراسة موضوع "هنري جوزيف نوس ١٨٧٥-١٩٣٨ ودوره في الصناعات المصرية" كان هنري جوزيف نوس بلجيكي الجنسية، ثم سافر إلى هولندا والتحق بمعامل ومصانع السكر وتكريره، وهناك أصبح خبيراً بتلك الصناعة الهامة ثم عاد إلى بلجيكا وكان هنري يرغب في مواصلة عمله في صناعة السكر.

سافر إلى مصر، والتحق بمعامل تكرير وصناعة السكر في نجع حمادي وجنوب مصر، حيث تكونت شركة السكر.. استمر هنري في مصانع شركة السكر إلا أن الشركة تعثرت في النهاية وباعت بعض من أصولها، فأقدم هنري وأشترى أسهم وأرض الشركة ومصانعها في عام ١٩٠٥. واتخذ إجراءات إدارية وفنية حازمة حولت شركة السكر من شركة خاسرة إلى شركة ناجحة. وقابل هنري مشاكل في رحلة العمل وتحقيق النجاح كان منها مشاكله مع عمال المصانع، كل هذه الظروف في العمل من إخفاقات ونجاحات في النهاية أكسبت هنري نوس شهرة واسعة وأصبح قريباً من المسئولين في مصر، تقلد مناصب سيادية عليا طوال تاريخه الوظيفي، كما كان قريباً أيضاً من الأجانب ورجال المال والأعمال منهم، خاصة الأسر اليهودية المشهورة في مصر، كما تولي رئاسة اتحاد الصناعات المصرية. .

ولإنجاز البحث بشكل مترابط، آثرت الباحثة إلى معالجته عبر محورين أساسيين: المحور الأول وهو صناعة السكر ويتضمن عدد من العناصر، أما المحور الثاني فهو اتحاد الصناعات المصرية برئاسة هنري نوس. تمت الاستعانة بمادة متنوِّعة من المصادر والمراجع، تنوَّعت المادة المستخدمة في البحث بين وثائق غير منشورة محافظ مصلحة الشركات، ومجموعة من التقارير تشمل تقارير وزارة التجارة والصناعة، ووزارة المالية، وتعدادات سكان القطر المصري، وإحصاء شركات المساهمة، ومراجع عربية واجنبية ودراسات، ودوريات.

الكلمات المفتاحية: هنري نوس، الصناعة المصرية، السكر، مصانع، مصر.

Henry Noss 1875-1938 and His Role in the Egyptian Industry

Abstract

This study deals with the subject of "Henry Joseph Noss 1875-1938 and his role in the Egyptian industries." Henry Joseph Noss was a Belgian national, then traveled to Holland and joined the factories and factories of sugar and refining, and there he became an expert in that important industry and then returned to Belgium and Henry wanted to continue his work in sugar industry.

He traveled to Egypt, and joined the sugar refineries and industries in Nag Hammadi and southern Egypt, where the Sugar Company was formed. Henry continued in the factories of the Sugar Company, but the company eventually faltered and sold some of its assets, so Henry came forward and bought shares, land, and factories in 1905. He took firm administrative and technical measures that transformed the sugar company from a losing company to a successful one. Henry encountered problems on his business trip and achieving success, including his problems with factory workers. All these circumstances at work, including failures and successes, eventually earned Henry Noss wide fame and became close to officials in Egypt. Federation of Egyptian Industries.

In order to accomplish the research in a coherent manner, the researcher preferred to treat it through two main axes: the first axis, which is the sugar industry and includes a number of elements, and the second axis is the Federation of Egyptian Industries headed by Henry Noss. A variety of sources and references were used. The material used in the research varied between unpublished documents, the Governor of the Companies Interest, and a set of reports, including reports from the Ministry of Trade and Industry, and the Ministry of Finance, censuses of the Egyptian population, a census of joint stock companies, Arab and foreign references, studies, and periodicals.

Keywords: Henry Noss, Egyptian industry, sugar, factories, Egypt.

مقدمة

هنري جوزيف نوس Henry Noss (مارس ١٨٧٥ – سبتمبر ١٩٣٨) بلجيكي الجنسية عاش في وطنة بلجيكا حتي منتصف العقد الثاني من عمره تعلم في مدارسها النظامية و الفنية ، سافر الي هولندا و التحق بمعامل و مصانع السكر و تكريره ، و هناك أصبح خبيراً بتلك الصناعة المهمة و اكتسب الكثير من أصولها و فنونها ثم عاد الي بلجيكا و منها الي إيران ليلحق بأبيه الذي عين في منصب مرموق مقرباً من رضا بهلوي شاه ايران (١٩٢٥– ١٩٤١) ، و كان في إمكانه أن يبقي في إيران مغتنماً فرصة تقرب أبيه من البيت الحاكم لينال حظاً من العمل الحكومي المضمون في كنف الحاكم و بجوار والده ، إلا أن هذا الشاب الذكي الطموح كان حراً و مستقلاً و يفكر بشكل مختلف ، فهو يريد أن يواصل عمله في صناعه السكر وتكريره ولم يجد بلدًا أفضل من مصر يهاجر إليها وقد سمع عنها من بعض أصدقائه العائدين من مصر وأنها أرض الفرص والمغانم ، أرض الزراعة وبالذات زراعة قصب السكر أشهر زراعات مصر بعد القطن .

سافر هنري الشاب الطموح إلى مصر عام ١٨٩٨ وهو في مقتبل العمر، وحقق حلمه بأن التحق بمعامل تكرير وصناعة السكر في نجع حمادي بمديرية قنا وجنوب مصر، حيث تكونت شركة السكر والتي امتلك اسهمها جماعة من الأجانب واليهود المقيمين في مصر وبعضهم خارجها، كما كان للخديوي إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩) أيضا مزارعه في أرض يمتلكها مع عائلته تعرف بأرض الدومين Domain وكانت تقوم بزراعة قصب السكر وصناعته وتكريره.

استمر هنري في مصانع شركة السكر بعض من السنوات إلا أن الشركة تعثرت في النهاية وباعت بعض من أصولها، وكان هذا الشاب منتظراً لتلك الفرصة فأقدم بالفعل وأشتري أسهم وأرض الشركة ومصانعها في عام ١٩٠٥.

واتخذ إجراءات إدارية وفنية حازمة حولت شركة السكر من شركة خاسرة الي شركة ناجحة وقد حققت الكثير من المكاسب وفتحت الأسواق في داخل مصر وخارجها، وظل نوس متواصلاً مع المسئولين ورجال الإدارة في مصر محققاً ومكوناً علاقات واسعة متشعبة كانت أحد اهم أسباب نجاح وازدهار معامله في صناعة السكر.

وقابل هنري مشاكل في رحلة العمل وتحقيق النجاح كان منها مشاكله مع عمال المصانع من المصريين، الذين طالبوا مع تطور العمل ونجاح الصناعة وتحقيق المكاسب طالبو بأجور مناسبه ومساكن آدمية وساعات عمل غير مجهده فقد كانت اجورهم متدنية ومساكنهم في عنابر مسورة غير مريحة ويعملون لأكثر من ١٢ ساعة يومياً، وكان ذلك سبباً في انتفاضة العمال وثورتهم التي قوبلت بالقوة والتعسف من إدارة الشركة واستمر الأمر على ذلك فترة وفي النهاية أمكن حل مشكلة العمال وتحقيق الكثير من مطالبهم.

كل هذه الظروف في العمل من إخفاقات ونجاحات في النهاية اكسبت هنري نوس شهرة واسعة وأصبح قريباً من المسئولين في مصر خاصة في العقد الثالث من القرن العشرين فقد أصبح قريب الصلة بأهم رجال مصر إسماعيل صدقي باشا (١٨٧٥ – ١٩٥٠) رئيس الوزراء تقلد مناصب سياديه عليا طوال تاريخه الوظيفي، كان نوس مقرباً من إسماعيل صدقي والأكثر كان على علاقات طيبه بالملك فؤاد (١٨٦٨ – ١٩٣٦) الذي شاوره في كثير من مسائل الاقتصاد وحتى السياسة، كان قريباً ايضاً من الأجانب رجال المال والأعمال منهم، خاصة الاسر اليهودية المشهورة في مصر.

ومنهم يوسف قطاوي باشا (١٨٦١– ١٩٤٢) رئيس الطائفة اليهودية وأغلب الأسر ورجال المال والاقتصاد اليهودي وكذلك المصريين خاصة طلعت باشا حرب (١٨٦٧ – ١٩٤١) الذي استفاد من خبرات هنري نوس وتجاربه.

لم يترك هنري نوس واحد من كبار رجالات مصر إلا وكان على صلة معه بشكل أو بآخر مما مكنه من تحقيق كل طموحاته وأصبح من مشاهير مصر ورجالها الذين دفعوا بعجلة الصناعة والأعمال في مصر إلى الأمام. وكان من أهم أنشطته الاقتصادية أن أصبح رئيساً لأتحاد الصناعات المصرية الذي بدأت أفكاره في الحرب العالمية الأولي (١٩١٤– ١٩١٨) ثم تشكل الاتحاد بعد أن حققت مصر استقلالها الشكلي في عام ١٩٢٢، في نفس هذا العام تشكل اتحاد الصناعات برئاسة نوس بك وعضوية كبار رجال المال والأعمال الأجانب والمصريين، واستمر اتحاد الصناعات برئاسة نوس حتي وفاته عام ١٩٣٨، فقد توفي في بلده بلجيكا وكان في زيارة واجازة معتادة إلا أن الموت أدركه في هذا العام وهو في أوج شهرته في مصر وخارج مصر تقلد أبنه هوجHogرئاسة شركة السكر بعد وفاة ابيه إلا انه لم يستمر فقد كان محمد أحمد فرغلي (ملك القطن) ممن

ينظرون إلي شركة السكر فتآمر مع أصدقائه الإنجليز الذين قاموا بإجبار هوج علي التجنيد في معسكرات الإنجليز ليشارك في الحرب العالمية الثانية (سبتمبر ١٩٣٩ – سبتمبر ١٩٤٥)، وكان القدر في انتظاره فقد قتل في أحداث الحرب. .

وحقق فرغلي باشا أمله ونجحت خطته وأصبح رئيسا ومالكا لشركة السكر وأسدل بذلك الستار عن تاريخ هنري نوس بك في مصر بعد أن حقق تلك الشهرة الواسعة والمكاسب الكبيرة، وكانت مصر وطنه الثاني وأرض الأمل والعمل وتحقيق المكاسب، وفي نفس الوقت الذي كانت فائدته كبيرة، كانت مصر ايضاً أكثر استفادة بهذا الرجل الناجح المحب لعمله، ومن ثم تطورت الصناعة المصرية وارتقت بفضل مساعدة ومشاركة هنري نوس مع غيره من المصريين وعلى رأسهم طلعت باشا حرب لتكون مصر بلدا صناعياً مثلما هي بلد زراعي في المقام الأول.

ومن خلال هذا البحث نكتب عن دور هنري نوس في:

- **صناعة السكر في مصر.**
- **اتحاد الصناعات المصرية.**

أولا هنري نوس وصناعة السكر في مصر

خلفية هنري نوس البلجيكية:

نشأ هنري نوس على أرض بلجيكا، فهي وطنه الأصلي، الذي استمد منه ثقافته التي شاركت في تكوينه، ومن مجمل تاريخ بلجيكا تكونت شخصيته الأوروبية وفكره المتأثر بالمكان بكل أحداثه ومكوناته.

تقع بلجيكا في غرب اوروبا ومساحتها حوالي ٣٠٠,٥٢٨ كم ٢، أي ما يقرب من ثلث مساحة مصر، وفي فترة باكرة من التاريخ الحديث كانت بلجيكا تقع ضمن منطقة الأراضي المنخفضة التي تضم هولندا ولوكسمبورج وبلجيكا، وكانت مركزا مزدهرا للثقافة والتجارة، وفي عام ١٨٣٠انفصلت بلجيكا واستقلت بحدودها التي رسمت في ذلك الوقت (١).

وفي عهد الملك ليوبولد الثاني Leopold II (١٨٦٥ –١٩٠٩)، استعمرت بلجيكا الكنغو بحثا عن الثراء والمواد الخام والمعادن النفيسة، واتخذ في سبيل ذلك خطوات

استعماريه خططت لها الجمعية الجغرافية الملكية البلجيكية، وساعد في ذلك المكتشف ستانليStanley، وأعلن ليوبولد عن مد ارسالياته وخطواته الاستعماريه في الكنغو منذ عام ١٨٨٥ واستمر على ذلك حتى أعلن عن ضم الكنغو كمستعمرة بلجيكية في عام ١٩٠٨[٢]، وظلت الكنغو مستعمرة بلجيكية حتى أعلن عن استقلالها في عام ١٩٦٠[٣].

اعتمد الملك ليوبولد في استعمار الكنغو على طموحاته وحلمه في المكاسب التي سيحققها من هذا الاستعمار وأنفق من جيبه الخاص بسبب قصور الإمكانيات ومكانة بلجيكا كدولة محايدة في القارة الأوروبية [٤].

اتسم تعداد سكان بلجيكا الأصليين بالثبات منذ عام ١٨٧٥، وهو تاريخ مولد هنري نوس وحتى نهاية القرن التاسع عشر، هذا وإن كان هناك زيادة محدودة في تعداد السكان بسبب ارتفاع نسبة الخصوبة عند السكان المهاجرين من دول غير أوروبية، وكانت زيادة السكان أقل قليلا من ستة ملايين وحتى ما يزيد قليلا عن سبعة ملايين نسمة [٥]، بخلاف مصر التي ارتفعت فيها معدلات الخصوبة بالتدريج حتى وصل عدد سكانها الي (١٥,٩٣٢,٦٩٤نسمة) في عام ١٩٣٧ [٦]، وهو عام نهاية خدمة هنري نوس الذي أدركته المنية في عام ١٩٣٨[٧].

كانت ظروف وأحوال مصر في تلك السنوات مواتيه ومشجعه على فرص العمل والنشاط ومن ثم فمصر بلد يهاجر إليها [٨]. على عكس بلجيكا في نفس تلك السنوات يهاجر منها ومن ثم خروجها لميدان الاستعمار في الكنغو أملاً في تحقيق المكاسب وفرص العمل، وكانت الشكوى عامة في بلجيكا في قصور الموارد والأمكانيات وفرص العمل وهو ما ردده نواب الشعب ومختلف فئاته التي كانت سبباً في معارضتهم الملك ليوبولد في خروجه الي ميدان الاستعمار في الكنغو [٩].

نشأته وأعماله قبل المجيء إلي مصر:

ولد هنري نوس عام ١٨٧٥ في مدينة هاسليت البلجيكية ، أسرته أسرة متوسطة الحال ، فأبوه جوزيف نوس كان يعمل موظفاً في وزارة المالية وهو من المشهود لهم بالكفاءة والإخلاص[١٠]، في تلك الفترة شهدت أوروبا حالة الثورة الصناعية في تقدم متسارع مع ازدهار الفكروالاستنارة [١١] استوجب ذلك من أطياف المجتمع الدفع بأبنائهم في

ميادين تعلم الصناعة والحرف في مدارسها ومعاهدها المختلفة للتخصص في صناعات بعينها ليتمكنوا فيما بعد من الحصول علي وظائف جيدة بإعتبارهم فنيين متخصصين ، من هنا لم يكن غريباً علي جوزيف نوس أن يرسل ابنه هنري إلي هولندا لدراسة كل شيء عن صناعة السكر .

درس هنري تفاصيل الصناعة بعمق وتوسع بدءاً من كيفية استخلاص السكر إلى أستخداماته المتنوعة والتكنولوجيات المستخدمة في ذلك، وعمل هنري في البداية ككيميائي في مصنع هولندي متخصص في السكر واكتسب خبرات أهلته لأن يصبح خبيراً فنياً محترفاً في هذا المجال، وفي عام ١٨٩٨ تزوج هنري من آيتي Aity الهولندية [١٢] لينهي عمله في هولندا عائداً إلى بلجيكا وقد تأهل بالعلم وتأهل في حياه زوجيه جديدة.

واستمرت إقامته في وطنه بلجيكا حتي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في مجتمع استوعب الحضارة الأوروبية الحديثة وعايشها وكانت أول سمات تلك الحضارة الخروج علي الكنيسة والبعد عن تعاليمها ومن ثم ساد في المجتمع البلجيكي وباقي دول أوربا حالة البعد عن الدين مجتمع علماني أغلبهم من الملحدين وأقلية من المسيحيين والمسلمين واليهود وعقائد أخري [١٣] ، أقبل هذا المجتمع علي التعليم بكل فروعه وتخصصاته وزيادة مدارسه ومعاهده التعليمية، مما كان سبباً في نمو الوعي وتقدم الفكر ، مجتمع انعدمت فيه الأمية مع التطور والتي أصبحت تقل عن ١% .انعكس ذلك على المجتمع البلجيكي الذي أصبح من أوائل دول غرب أوربا رقياً وتقدماً في التعليم والتقدم الاقتصادي وارتفاع مستوي المعيشة [١٤]. إنه المجتمع الذي ينتمي إليه هنري واكتسب جنسيته واكتسب مقومات حياته ومكونات فكرة التي لابد وأن تؤثر في رقي أعماله وأمور معاشه وكافة علاقاته ومعاملاته.

هذا الفكر المتقدم هو الذي جعل هنري يرفض عرض للعمل في إيران عام ١٩٠١ وتركها ليعود الي بلاده بعد شهور قليله، رغم أن والده جوزيف قد عمل في إيران كخبير مالي وعينه حاكمها وزيرا للدولة وكانت تلك فرصة جيدة لهنري إلا أن فكرة المستقبل وطموحاته في صناعة السكر جعلته يرفض ويعود إلي بلاده وفي عقله مصر أرض النيل وفيها الفرص أفضل كما سمع وعرف من الاوروبيين العائدين من مصر. [١٥]

هناك تضارب حول ديانة هنري نوس، هل هو يهودي مسيحي كاثوليكي؟ وفي ذلك يذكر، كويفر اشميت، وهو أحد الذين كتبوا عن هنري نوس، يذكر أن أسرة هنري نوس أسره مسيحية كاثوليكية (١٦) ، وفي مصر ذكرت بعض الكتابات أنه يهودي الديانة ، ومن أبرز من ذكر ذلك عبد الحميد سعيد إذ يقول: " كان في لجنة وزارة الداخلية التي تنظر في أمور جمعية الشبان المسلمين عضو يهودي يدعي هنري نوس الذي كان يشرف على جمعية الإسعاف وفروعها ويمثلها في لجنة وزارة الداخلية " [١٧] .

ويأتي عرفه عبده علي في كتابة " يهود مصر من الخروج الأول إلي الخروج الثاني " يؤكد أن هنري نوس يهودي الديانة فيما ذكره عن هوج نوس Hog noss أبن هنري.، يقول هوج نوس مدير عام شركة السكر المصرية بعدما تنقل في وظائف فنية بمصانع نجع حمادي وكوم امبو والحوامديه وخلف والده هنري نوس في هذا المنصب عقب وفاته عام ١٩٣٨ [١٨] وجاء ذكر هنري نوس وابنه هوج تحت قائمه أصحاب المعالي والسعاده والعزه من اليهود دليل الطبقة الراقية في مصر [١٩] .

وفيما كتب عن يهود مصر ذكر أن شركة وادي كوم أمبو وما يتبعها من زراعات قصب وخلافه أن موظفيها من اليهود في الإدارة والإشراف، وهناك عشرات من الشكاوى التي كتبت عن ذلك في فترات تاريخية لاحقه، نعم لم يذكر اسم هنري نوس، ولكن ذكر أن الإدارة والتفتيش من اليهود [٢٠] .

وتعقيبا على ذلك، نؤكد أن الكثير من اليهود كانوا يحرصون على إخفاء الديانة لما لحق باليهودية من مآسي كثيرة استمرت تلاحقهم منذ نهاية القرن التاسع عشر وطوال القرن العشرين وزادت تفاقماً وشدة بعد قيام إسرائيل عام ١٩٤٨، والأكثر من ذلك أن بعض اليهود تحول إلي ديانات أخري، وهو تحول ظاهري فقط ليضمن لنفسه أن يعيش في أمان في تلك المجتمعات التي تنظر إلي اليهود نظرة عداء، وهذا التحول الظاهري لليهود يطلق عليهم اليهود الماران [٢١] .

<u>هجرة هنري نوس ليلتحق بالجالية البلجيكية في مصر</u>:

هاجر هنري نوس للعمل في مصر، بلد النيل، والحلم بالثراء في تلك الأرض الواعدة، وكان ذلك في عام ١٨٩٨ على وجه التقريب وهو يقترب من منتصف العقد الثالث من

عمره، رغبة منه أن يحقق أحلامه ولاسيما لو كانت زراعة وصناعة السكر التي تدرب على صناعتها في معامل هولندا وأجري فيها بحوثاً ودراسات تؤهله للاستمرار في صناعة السكر والنجاح في تطويرها وتحديثها. (٢٢)

أصبح هنري نوس فرداً من أفراد الجالية البلجيكية الموجودة على أرض مصر، وكانت تلك الجالية مميزة بأفرادها ولكنها لم تكن بالجالية كبيرة العدد والانتشار مثل الجالية اليونانية أو الإيطالية وغيرها.

والجدول التالي يبين أعداد الجنسيات الأوروبية المقيمة في مصر في سنوات ١٨٩٧و١٩٠٧ (٢٣):

الجنسية	العدد		الزيادة في عشر سنوات	
	في عام١٨٨٧	في عام١٩٠٧	الزيادة المطلقة	الزيادة في المئة
يونان	٣٨٢٠٨	٦٢٩٧٤	+٢٤٧٦٦	٦٥
طليان	٢٤٤٥٤	٣٤٩٢٦	+١٠٤٧٢	٤٣
انكليز	١٩٥٦٣	٢٠٦٥٣	+١٩٠	٥
فرنسيون	١٤١٧٢	١٤٨١٩	+٧١٩	٣
نمسويون	٧١١٥	٧٧٠٥	+٥٩٠	٨
روس....	٣١٩٢	٢٤١٠	-٧٨٢	٢٤-
المان	١٢٨١	١٨٤٧	+٥٦٦	٤٤
اسبان	٧٦٥	٧٩٧	+٣٣	٤
سويسريون	٤٧٢	٦٣٦	+١٦٤	٣٥
بلجيكيون	٢٥٦	٣٤٠	+٨٤	٣٣
هولنديون	٢٤٧	١٨٥	-٦٢	٢٥-

ويتضح من الجدول أن البلجيكيين ترتيبهم العاشر في آخر الجدول من حيث الأعداد فقد بلغ عددهم ٢٥٦ في عام ١٨٨٧وفي عام ١٩٠٧ زاد عددهم الي ٣٤٠ وتأتي أكبر الجنسيات عدداً اليونانية ثم الإيطالية ثم الإنجليزية وبقية الاجناس كما هو واضح في الجدول.

وفي عام ١٩٣٧ زادت أعدادهم الي ٤٧١ بلجيكياً، قبل وفاة هنري نوس عام ١٩٣٨ بعام واحد، وترتيبهم رقم ١٦ في الجنسيات الأوربية الأخرى.

والجدول التالي يبين أعداد الأجانب في مصر عام ١٩٣٧[٢٤] :

يونانيون ٦٨,٥٥٩	نمساويون ٨٢٨	نرويجيون ١٢٥
ايطاليون ٤٧,٧٠٦	تشيكوسلوفاك ٥٠٩	دنماركيون ١١٠
بريطانيون ٣١,٥٢٣	البانيون ٥٠٩	سويديون ٩٥
فرنسيون ١٨,٨٢١	أرمن (١) ٤٩٨	استونيون ٤٠
المان ١,٧٧٩	بولانديون ٤٩٢	فنلنديون ١٦
اسبانيون ١,٢٤٨	بليجيكيون ٤٧١	لتوانيون ١١
سويسريون ١,١٧٦	هولانديون ٤٤٧	ليثونيون ٦
روس ١,١٧٦	مجريون ٣٤٦	**الجملة ١٧٩,٠٩٥**
يوغسلاف ١,١٥٤	بلغاريون ٢٢٩	
رومانيون ٨٩٠	برتغاليون ١٩٩	

الجدول يبين أن أعدادهم زادت من ٣٤٠ عام ١٩٠٧ الي ٤٧١ عام ١٩٣٧ أي بزيادة قدرها ١٣١ بلجيكيا، وهي على كل حال زيادة محدودة جداً بالقياس للجنسيات الأجنبية الأخرى المقيمة في مصر.

ومثلما كانت اعدادهم قليلة كان انتشارهم في عموم مصر أيضاً محدوداً فقد تركزت إقامتهم في مدينة القاهرة يليها الإسكندرية وبأعداد محدودة جداً في باقي المحافظات والتي خلا بعضها منهم وأكثر الأعداد كانت في أسوان وقنا والمنيا والجيزة [٢٥]. حيث توجد زراعة ومصانع السكر، ومبين في تلك السجلات أنهم متعلمون يقرأون ويكتبون ومن النادر ان يوجد شخص غير متعلم بينهم وهم من أرباب المهن والصناعات والأنشطة التجارية [٢٦]

وبخلاف صناعة السكر فإن الجالية البلجيكية ساهمت بقدر محدود في أعمال البنوك كالبنك البلجيكي والدولي في مصر وكذلك في أعمال النقل كالشركة البلجيكية للسكك الحديدية وصناعة المشروبات الروحية كشركة كراون بريوري المساهمة وهي شركة بلجيكية لصناعة البيرة والتجارة فيها [٢٧]

ويعتبر البنك البلجيكي والدولي في مصر من أهم أنشطتهم لأعمال التمويل والتسهيلات البلجيكية ومن أبرز قياداته البارون إميان [٢٨]، وهو واحد من اهم الشخصيات البلجيكية في مصر، لفضله ونشاطه وخبرته في تأسيس شركة سكك حديد مصر

الكهربائية وواحات عين شمس. أنشأ البارون إمبان تلك الشركة في عام ١٩٠٦ مع غيره من البلجيك والأجانب والمصريين، وأعطي للشركة أرض مساحتها ١١,٩٠٢ فدان أقام عليها البارون إمبان ضاحية مصر الجديدة لتمتد القاهرة إلي تلك الصحراء الشاسعة بعد أن كانت نهاية القاهرة عند العباسية فقط، وخططت المدينة أحسن تخطيط وتم ربط كل أحيائها بواسطة خط السكة الحديد الكهربائي كما ساهم البارون إمبان وشركته في شركات أخري منها شركة الأعمال والمباحث الإفريقية، شركة الكهرباء المصرية، شركة الأعمال الكبرى المصرية، شركة الامنيبوس العمومية [٢٩].

كما ساهم البلجيك أيضا في شركات مختلفة قامت بأعمال البنوك وإصلاح الأراضي وغيرها مثل الشركة المساهمة البلجيكية المصرية [٣٠]، وشركة أراضي البناء في ضواحي القاهرة [٣١]، وشركة الأزبكية البلجيكية المصرية [٣٢]، وهي شركات للتعمير والبناء واستثمار الأموال في العقارات وكافة الأنشطة التي تتوافق مع دور البلجيكي الإنمائي والتعميري في مدن مصر.

- **أولا صناعة السكر:**

صناعة السكر في عصر محمد علي وإسماعيل:

عرفت مصر زراعة قصب السكر منذ أوائل القرن الثامن عشر الميلادي، وهو من المحاصيل الزراعية المهمة التي يصنع منه السكر، وتزرع حوالي ٢٠% من أرض مصر قصباً، وفي التاريخ الحديث بدأت صناعة السكر في عصر محمد علي عام ١٨٣٣، وكانت البداية في عام ١٨١٨، وهو العام الذي أسست فيه الحكومة معملاً للسكر في بلدة الريرمون وهي من بلاد مركز ملوي في المنيا بصعيد مصر وأسس هذا المعمل علي مثال مصانع السكر في جزر الأنتيل بأمريكا.

تولي إدارة هذا المصنع في بداية تشغيله إنجليزي ثم خلفه صاحب مصنع في جزيرة كورسيكا، وقد أشتهر هذا المعمل بحسن الإدارة والنظام والاقتصاد، فاتسعت أعماله وتقدمت حاصلاته وانتشرت مقطوعيته في البلاد، ولكن إستيراد السكر المكرر من معامل أوروبا منذ سنة ١٨٢٦ أضر بإنتاج معمل الريرمون وفضل الناس السكر الوارد من أوروبا لجودته ورخص سعره.

وبلغ انتاج معمل الريرمون (١٨٣٣) ١٢١٩٥ قنطارا من السكر الخام وأنشأت الحكومة معملين آخرين للسكر أحدهما في (ساقية موسي)، والثاني في الروضة (مركز ملوي)، وقد كرر من السكر الخام في المعمل الأول ٥٢٠٠ قنطاراً، وأستخرج الروم من مصنع الريرمون واستعمل لهذا الغرض ٤٨٠٠ قنطاراً من العسل [٣٣].

وفي عصر الخديوي إسماعيل (١٨٦٣ – ١٨٧٩) تقدمت الزراعة بدرجة كبيرة الذي أولاها عناية خاصة وبالذات زراعة قصب السكر التي أقام عليها مصنعاً لتكريره وصناعته، وكان مصنع تكرير السكر من عجائب مصر، وهذا وفقاً لوصف أحد المتابعين لتاريخ وحياة إسماعيل باشا. [٣٤]

ولما كان الوجه القبلي من أصلح الجهات لهذه الزراعة، فقد اهتم إسماعيل بالتوسع في الري الدائم لخدمة هذه الزراعة، فقام بمد الخطوط الحديدية بين المزارع والمصانع، غير أن زراعة القصب أصابها الاضمحلال في أواخر عصر إسماعيل نتيجة لارتباك أحوال مصر المالية. [٣٥]

التي انتهت بخلع إسماعيل في عام ١٨٧٩ [٣٦]، والأكثر قسوة بيع ارض الدومين بعد خلع إسماعيل وحتى عام ١٩١٣ وهو التاريخ الذي تم فيه استهلاك ديون إسماعيل وأرض الدومين ملك الخديوي إسماعيل وعائلته وهي من أخصب الأراضي الزراعية والتي زرعت فيها مساحات القصب وأقيمت عليها معامله، وكذلك زراعة مساحات شاسعة من القطن، ورفعت قيمة الأرض لسداد قرض روتشيلد [٣٧].

ومن قام بشراء أرض الدائرة السنيه دفعة واحدة، هو مسيو رفاييل سوارس Raphael Soares [٣٨]، وهو واحد من أهم رجال المال والأعمال اليهود في مصر [٣٩]، وعضو هيئة التجار الماليين القائمة منذ أمد طويل وتمت عملية الشراء في عام ١٨٩٨ بمبلغ ٦,٤٣١,٥٠٠ جنيه إسترليني واتفاق البيع مع المسيو سوارس علي أساس إعادة المال للدائنين ثم إعادة بيع الأرض مجزأه للأهالي بأثمان معتدلة.[٤٠]

صناعة السكر من نهاية القرن التاسع عشر وظهور هنري نوس:

انتكست صناعة السكر في آخر عهد إسماعيل وواجهت صعوبات كثيرة وجاءت الانتكاسة الأكبر ببيع أرض الدائرة السنية والتي تكالب على شرائها رأس المال اليهودي.

وفي عام ١٨٩٢ تأسست الشركة العامة لمصانع السكر بالوجه القبلي، ونشر ذلك بمرسوم رقم (٥١) بالوقائع المصرية بتاريخ ١٦-٤-١٨٩٢، وفي ١٣-٧-١٨٩٣ صدر مرسوم آخر نشر في الجريدة الرسمية برقم (٧٨) في ١٥-٧-١٨٩٣[٤١]. وهذا المرسوم وقعه بطرس غالي باشا وزير المالية ممثلاً للحكومة المصرية ، ووقعه عن شركة السكر مسيو فلكس بوريس المندوب الإيطالي للشركة ،والعقد المبرم يحتوي علي تسعة بنود تنص علي إقامة معمل للسكر بالحوامدية ، علي ان تتقاضي الحكومة المصرية مبلغ ٩,٥% من أرباح الشركة نظير عقد الأمتياز [٤٢] ، ومع تطور العمل والنشاط اندمجت الشركتان تحت أسم الشركة العامة لمصانع السكر بالوجه القبلي ، وهو اسم الشركة الأولي ، بدأت الشركة برأسمال ٣ ملايين فرنك ثم زيد إلي ٥ ملايين فرنك في ١٨٩٦/٣/٥ (٤٣) ، وفي شهر إبريل من العام التالي ١٨٩٧ اتحدت الشركتان تحت أسم " شركة السكر والتكرير المصرية " للقيام بعصر قصب السكر وتكريره [٤٤]، وواضح من تطور رأس المال أنه رأسمال فرنسي [٤٥].

وفي عام ١٨٩٨ أنشأت عدة مصانع لصناعة السكر منها مصنع في " برديس " بمديرية "جرجا" أنشأه الخواجة " بطرس وإخوانه " كما أنشأ " سلطان " باشا مصنع في ديرمواس بالقرب من المنيا، وأسس الخواجة " ويصا بقطر " مصنع ببني رافع بمنفلوط بمديرية أسيوط لصناعة السكر، ومن الملاحظ أن تلك المصانع لم تلق رواجاً كبيراً وأغلقت بعد فترة قصيرة ما عدا الشركة العامة للسكر [٤٦].

وفي عام ١٩٠٢ أسس "سنديك مالي " أي وكيل الدائنين مصنعاً سماه " كوربوراشن سكر الدائرة " ليمكن الشركة من شراء فبريقات دائرة السكك الحديدية، وقدم إليها المال بشروط منها: أن يدفع للدائرة نحو ٩٠٠,٠٠٠ جنية قيمة فبريقاتها وسككها الحديدية ، ويقرض الشركة نحو ٣٠٠,٠٠٠جنية للإصلاح والترميم و٣١٥,٠٠٠ جنية أخري للتشغيل وتتكفل الشركة أن تدفع نحو ١٠٠,٠٠٠ جنيه سنوياً لمدة ٢٥ عاماً .

وفي عام ١٩٠٣ اشترت " الشركة العامة لمصانع السكر " المصانع التسعة المتبقية للدائرة السنية، وكان علي الشركة الجديدة أن تقوم بسداد الديون التي كانت بضمان هذه المصانع، والتي بلغ قسطها النصف سنوي نحو ٥٦,٠٠٠جنيه [٤٧] . وكانت تلك الديون عقبة ومحنة كبري .

ولم تتجاوز شركة السكر هذه المحنة، وهي الشركة التي شارك في تأسيسها السير ارتست كاسل، وكان هنري نوس أحد وأهم موظفي تلك الشركة، ونشأ وعاش في الظروف القاسية، التي كان عليه أن يرتب عمل ومعاش عمال مصانعها البالغ عددهم ١٧,٠٠٠عامل عام ١٩٠٥[٤٨].

وفي عام ١٩٠٦، قامت الحكومة المصرية بتقديم المساعدة للشركة في أزمتها، فقامت بشراء السكك الحديدية التابعة لها بمبلغ ٤٠٠,٠٠٠ جنيه مصري، وتكوين مجلس إدارة جديد وقامت بعقد اتفاق بين الشركة ودائنيها نص على تخفيض رأس المال إلى ١٠,٨٣٣,٤٠٠فرنك، كما أصدرت الشركة ٣٤,٤٣٩ سهما بقيمة إسمية قدرها ١٠٠ فرنك، وأصدرت ١٠٩,٠٠٠ سند قيمة كل منها ٤٠٠ فرنك بفائدة متغيرة وقابلة للاستهلاك بسعر ٥٠٠ فرنك، كما تم عمل بعض التطوير بالشركة مثل تخفيض الطاقة القصوي للمصانع عن طريق إغلاق ستة من المصانع الأصلية [٤٩].

هنري نوس رئيساً لشركة السكر المصرية:

ذكرنا قُبلا أن الحكومة ساعدت في إنقاذ الشركة، وزاد من الأمر سوءاً تحول المزارعين إلى زراعة القطن بدلاً من القصب. فضلاً عن سوء الإدارة في كل أماكن الشركة، والتي كان هنري نوس يعمل بها كخبير فني، وترتب على ذلك أن اجتمع المساهمون في الشركة عدة مرات، وراجعوا الموقف المالي، واكتشفوا تحقيق خسائر قدرت حينذاك بنحو ٨٠٠ ألف جنية، وهو ما يعني تقلص رأس المال بنحو الثلث، تلك الأزمة كانت سبباً في بزوغ هنري نوس الذي تم أختياره لإدارة الشركة ككل، مع منحه صلاحيات وسلطات واسعة لإقالة الشركة من عثرتها. [٥٠]

ولكي يحقق هنري نوس استقلاله الكامل بإدارة الشركة قام بشرائها بالكامل [٥١]، كانت أهم أدوات هنري نوس لإنقاذ الشركة هي تخفيض تكلفة الإنتاج والإدارة، وهو ما جعله يغلق فرع الشركة في المنيا. ثم قام بمراجعة كافة التعاقدات مع المزارعين وتعديلها بما يجعل السكر موازياً في سعره كمنتج زراعي للقطن، كذلك فقد سعي نوس إلى الاتفاق مع مالكين جدد للأراضي. عارضا عليهم مخاوفه من زراعة القطن، ورأي نوس في أراضي كوم إمبو بديلا جيدا، مع يقينه أن الشركة لابد أن تكون لديها أراضيها الخاصة.

وبالفعل قام هنري في ١٤ يوليو عام ١٩١٠ بالتعاقد مع شركة كوم إمبو على استصلاح ٤٥٠٠ فدان لزراعة السكر فيها لمدة ٢٠ عاماً بتكلفة إجمالية قدرها ٢,٦ مليون فرنك، وقد ساعد ذلك الشركة على نقل مصانعها المغلقة في أكثر من مدينة بالمنيا إلي كوم إمبو.

وبنهاية عام ١٩١٠ عادت شركة السكر للربح مرة أخري. وتم تشغيل مصانعها في كوم إمبو بالطاقة القصوي [٥٢]. وذلك بفضل رئاسة هنري نوس للشركة وقيادتها بخبرته وأدواته التي أكتسبها في الإدارة والتخطيط واستفاد بدرجه أكبر من معايشته للشركة وقت أن كان خبيرا فنياً في مصانعها.

وإبان الحرب العالمية الأولي تعذر استيراد السكر فشهدت صناعة السكر فترة من الرخاء ، حيث بدأ الاهتمام الجدي برفع مستوي محصول السكر وتحسين صفاته ، وبدأت شركة السكر في استيراد بعض الأصناف من الخارج لتجربتها وإدخالها في الزراعة لتحل محل الأصناف التي كانت سائدة في ذلك الوقت ، ومنذ عام ١٩٢٤ – ١٩٢٨ استطاعت مصر الاعتماد علي السكر المكرر المصري وقل الاعتماد علي السكر المستورد وبلغ حجم ما استوردته مصر من السكر المكرر حوالي ٥٠ ألف طن والسكر الخام عشرة ألاف طن لتكريره داخل مصر [٥٣].

المكاتبة المرسلة من هنري نوس رئيس مجلس إدارة شركة السكر إلي وزير المالية بشأن الرسوم الجمركية ورسم الإنتاج على السكر:

ومع الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم عام ١٩٢٩ غمر السكر الأجنبي الأسواق المصرية بكميات كبيرة وبأسعار منخفضة، لم تقو شركة السكر على مزاحمة هذا السكر الاجنبي المستورد ، وكان لابد من تدخل الحكومة لحماية إنتاج السكر المحلي، واستلزم ذلك إصدار تعريفة جمركية في ١٩٣٠/٢/١٤ لحماية الصناعات المحلية ومنها السكر [٥٤].

ولمزيد من الحماية والمساعدة عقدت الحكومة المصرية مع شركة السكر إتفاقية في ١٩٣١/٢/١٢ بشأن الرسوم الجمركية ورسم الإنتاج على السكر. [٥٥] ولمدة ١٤ سنة قابلة للتجديد، بمقتضاها تعهدت الحكومة بحماية صناعة السكر في مصر، فرفعت التعريفة

الجمركية على السكر الأجنبي بالقدر الذي لا ينافس فيه السكر المحلي، كما مكنت هذه الإتفاقية الشركة من تغطية جميع مصروفاتها وتوزيع أرباح عادلة على المساهمين. (٥٦)

هذا وقد أدخلت على إتفاقية ١٩٣١ عدة تعديلات كان الغرض منها تمكين الشركة من تجديد مصانعها والإبقاء على صناعة السكر وازدهارها مع عدم إغفال حقوق الخزانة العامة، واستمرت تلك الإتفاقية قائمة إلى أن أخطرتها الحكومة باعتبارها منتهية في نوفمبر ١٩٤٥. (٥٧)

بنود ونصوص مكاتبه هنري نوس إلي وزير المالية:

بناء على المفاوضات التي دارت بخصوص الحالة الحاضرة لصناعة السكر أتشرف بأن أبلغ دولتكم ان الجمعية العمومية للشركة العامة لمصانع السكر ومعمل التكرير في مصر بقرارها الصادر في ٢٦ يناير عام ١٩٣١ قد رخصت لي بأن أقبل باسم الشركة المذكورة كل الاشتراطات والتعهدات المبينة فيما بعد على شرط أن تُحدد الرسوم الجمركية بحيث تُمكن السكر المحلي من منافسة السكر الأجنبي بالشروط الواردة في الإتفاق الحالي:

أولا: تتعهد الشركة بما يأتي:

(أ) أن لا تُخفض مقدار إنتاجها الحالى وأن تعمل بكل الوسائل على زيادته بالقدر اللازم لكفاية حاجة القطر وتحدد الحكومة هذا القدر.

(ب) أن تشترى بالأثمان التى تحددها الحكومة كل ما يلزمها من قصب السكر المزروع فى مصر لإنتاج السكر طبقا لما جاء فى الفقرة السابقة وفى حالة ما إذا كانت الشركة قد تعاقدت مع الزراع على شرائه بثمن أقل من تلك الأثمان فانها تكمل لهم الفرق.

(ج) ألا تصدر إلى الخارج من السكر الذي تصنعه إلا بعد موافقة الحكومة.

(د) فى حالة عدم كفاية إنتاج الشركة لسد حاجة القطر بعد شراء كل الموجود من قصب السكر طبقا للشروط الواردة فى الفقرة (ب) فللشركة أن تستورد وتكرر من السكر الأجنبى الكميات اللازمة مع مراعاة الشروط التى تقررها الحكومة.

(هـ) وفى حالة ما إذا رغبت الشركة فى استيراد كمية من السكر الأجنبى لتكريرها وإعادة تصديرها فيجب عليها أن تحصل على ترخيص بذلك من الحكومة وأن تقوم بكل الاشتراطات التى تقررها الحكومة.

(و) تقوم الشركة بوضع نظام يكفل توزيع السكر بين التجار على اختلاف مراتبهم وتعرض هذا النظام على وزارة المالية للموافقة عليه فى مدة شهر من تاريخ هذا الكتاب.

(ز) تبيع الشركة السكر المعد للاستهلاك المحلى بالأثمان التى تحددها الحكومة لأنواع السكر المختلفة تسليم مصانع الشركة أو معمل التكرير.

(ح) تفرض الشركة على المشترين منها أن يبيعوا للتجار بالأثمان التى تحددها الحكومة وإلا فإن الشركة ترفض البيع لهم فى المستقبل، وعلى هؤلاء بدورهم أن يلزموا التجار المشترين منهم بمراعاة نفس هذه القاعدة وهكذا بالنسبة لكل طائفة من الوسطاء بحيث يرفض بيع السكر فى أية مرحلة من مراحل انتقاله بين الوسطاء إلى كل من يخالف تلك القاعدة وسواء أعلمت الشركة بهذه المخالفة مباشرة أم نبهت إليها من الحكومة.

ومن المتفق عليه عند تحديد أثمان أنواع السكر المختلفة تسليم المصانع أو تسليم معامل التكرير وكذلك عند تحديد فروق الأثمان فى مراكز البيع المختلفة أن تتخذ الحكومة أساسا أسعار السكر الناعم المكرر فى سوق لوندرة وأن تعمل حساب الثمن المحدد لشراء القصب ورسم الإنتاج والاستقطاعات المخصصة للشركة التى سيرد ذكرها فيما بعد وفضلا عن ذلك فإنه يجب عند تحديد الفروق بين الأنواع المختلفة للسكر المكرر مراعاة السوابق والعادات والمعاملات التجارية.

(ط) تعمل الشركة على تخفيض نفقات الإنتاج بقدر المستطاع.

(ى) تضع الشركة دفاترها ودفاتر معامل السكر والتكرير التابعة لها تحت تصرف الحكومة للتفتيش عليها فى أى وقت وتمسك الشركة من الحسابات الخاصة ما تراه الحكومة لازما لغرض المراقبة.

(ك) تقبل الشركة مندوبين من الحكومة يحضران جلسات مجلس الإدارة وتدفع الشركة إلى الحكومة بصفة مكافأة لخدماتها مبلغا مساويا لما يدفع لأعضاء مجلس إدارة الشركة (٥٨).

ثانياً: بعد استنزال الاستقطاعات المخصصة للشركة والمبينة فيما بعد تأخذ الحكومة من الأرباح:

٧٠ % من الخمسة والأربعين ألف جنيه الأولى.
٨٠ % من الخمسة والأربعين ألف جنيه الثانية.
٨٥ % من الخمسة والثلاثين ألف جنيه التالية.
٩٠ % من الخمسة والثلاثين ألف جنيه التالية.
٩٥ % فيما زاد عن ذلك.

أما إيرادات الشركة فللحكومة أن تتحقق منها بواسطة مندوبين تعينهم لهذا الغرض ويجب أن تشمل هذه الإيرادات كل ما تحصله الشركة مثل إيجارات وريع الأطيان والعقارات المملوكة لها أو التى تستغلها وثمن كل ما تبيعه الشركة مما ينتج من الاستغلال والفوائد المستحقة لها وكل الإيرادات الأخرى من أى نوع كانت ويستقطع من هذه الإيرادات:

(١) تكاليف الإنتاج: ويجب ألا تزيد تكاليف إنتاج الطن بعد استبعاد ثمن القصب ومصروفات الإدارة العامة عن متوسط تكاليف الإنتاج فى السنوات الثلاثة المنتهية فى ٣١ أكتوبر عام ١٩٣٠ إلا لمبررات تقبلها الحكومة بسبب ظروف استثنائية.

ولحساب تكاليف الإنتاج يجب ألا تتجاوز مصروفات الإدارة العامة فى أية سنة لا يزيد فيها إنتاج الشركة عن ١٠٠,٠٠٠ طن مقدار مصروفات الإدارة فى السنة المنتهية فى ٣١ أكتوبر عام ١٩٣٠ (بعد استبعاد المقررات الواجب دفعها للحكومات) أما إذا زاد الإنتاج فى سنة ما عن ١٠٠,٠٠٠ طن فيكون للشركة الحق إذا رأت ذلك فى أن تزيد مصروفات الإدارة العامة بمقدار لا يتجاوز ٢% عن كل ١٠,٠٠٠ طن كاملة زيادة عن الـ ١٠٠,٠٠٠ طن إلى أن يصل الانتاج إلى ١٥٠,٠٠٠ طن فلا يرخص بأية زيادة بعد ذلك إلا لأسباب تقبلها الحكومة أو بترخيص سابق منها، ولا يلتفت إلى أية كمية تنقص عن ١٠,٠٠٠.

(٢) فوائد القروض القصيرة الأجل التى تعقد لتسيير الأمور العادية.

(٣) رسم الإنتاج وقدره ٣ جنيهات مصرية عن كل طن من السكر المبيع بمعرفة الشركة للاستهلاك المحلى أو أى مبلغ آخر تحصله الحكومة بصفة رسم إنتاج وذلك من غير إخلال بالأحكام الواردة فى الفقرة (ح) السابقة.

(٤) المبالغ اللازمة لسداد فوائد وأقساط استهلاك السندات التى صدرت قبل تاريخ هذا الكتاب.

(٥) مبلغ حدد مقداره بثمانمائة مليم عن كل طن من السكر الذي تبيعه الشركة للاستهلاك المحلى فى خلال السنة المالية للشركة لما يكون متوسط سعر لوندرة للسكر الناعم المكرر فى خلال تلك السنة ١٠ جنيهات أو أقل ويزاد هذا المبلغ بمقدار خمسين مليم عن كل جنيه يزيده سعر لوندرة عن ١٠ جنيهات بشرط ألا يتجاوز ما يخص الطن ١٠٠٠ مليم بأية حال من الأحوال. وترصد المبالغ المستقطعة بهذه الطريقة فى حساب خاص ولا تستعمل إلا لتجديد أو توسيع نطاق المعامل.

(٦) مبلغ حُدد بمقدار ٥% من رأس المال المكتتب فيه وقدره ٢٣٩٤٣٩ سهما ممتازاً قيمة السهم ١٠٠ فرنك، و١٠٨٣٣٤ سهما عاديا قيمة السهم ١٠٠ فرنك وذلك لما يكون متوسط سعر لوندرة للسكر الناعم المكرر فى خلال السنة المالية للشركة عشرة جنيهات أو أقل ويزاد هذا المبلغ بمقدار ١/٤% من رأس المال عن كل عشرة شلنات يزيدها متوسط سعر لوندرة عن عشرة جنيهات على ألا يزيد مجموع النسبة المئوية بأية حال من الأحوال عن ٧% من رأس المال المكتتب فيه.

(٧) مبلغ حدد بمقدار ١٠٠ مليم عن كل طن من السكر تبيعه الشركة للاستهلاك المحلى فى خلال السنة المالية للشركة عن كل جنيهين يزيدهما متوسط سعر لوندرة للسكر الناعم المكرر عن ١٤ جنيها فى خلال تلك السنة ولا يلتفت إلى كسور الجنيه.

ثالثا: عندما يحدد متوسط سعر لوندرة للسكر الناعم المكرر لا يحسب فيه أية ضريبة جمركية أو رسم إنتاج أو أية ضريبة أخرى تكون داخلة ضمن سعر البورصة.

رابعا: يحسب السكر الموجود فى مخازن الشركة فى تاريخ هذا الكتاب بتكاليف إنتاجه.

خامسا: كل خلاف فى الحسابات عند تطبيق القواعد الواردة فى البند الثانى يرفع للفصل فيه إلى مجلس تحكيم مؤلف من عضوين تختار الحكومة أحدهما وتختار الشركة الآخر ومن رئيس يتفق العضوان على اختياره. (٥٩)

سادسا: مدة هذا الاتفاق ١٤ سنة ومع عدم المساس بحق تعديله عند إتفاق الطرفين المتعاقدين يجوز لكل فريق منهما بأن يفسخ الإتفاق فى نهاية مدة الخمس سنوات الأولى

بإعلان سابق بثلاثة شهور، وبعد إنتهاء هذه المدة الأولى يجوز لكل فريق أن يفسخ الإتفاق فى نهاية كل ثلاث سنوات بإعلان سابق بمدة ثلاثة شهور أيضا.

سابعا: فى حالة فسخ الإتفاق جميع التعهدات التى يكون مفعولها ساريا وقتئذ وكميات السكر الناتجة عن عقود أُبرمت على أساس الأثمان التى حددتها الحكومة للقصب تصفى طبقا للقواعد الواردة فى هذا الإتفاق.

ثامنا: عند نهاية هذا الإتفاق إذا بقي لدى الشركة رصيد فى الحساب المشار إليه فى الفقرة الثانية للبند الخامس المخصص لأعمال التجديدات والتوسيعات وكان هذا الرصيد لم يستعمل أو لم يخصص لعمل ما قبل إنهاء العقد أو إعلان فسخه فإنه يقسم مناصفة بين الشركة والحكومة. وإنى أكون شاكراً لدولتكم إذا تفضلتم بإبلاغي موافقة الحكومة المصرية عن كل ما تقدم. (٦٠)

واضح من خطاب هنري نوس مدير الشركة إلي وزير المالية حرصة على أن يكون محافظاً على الشركة وأن تواصل إنتاجها من السكر والا تتعرض لتقلبات الأسعار والأحداث في أوروبا وفي داخل مصر، وحرصه ايضاً على أن يكون ملبياً لمطالب الحكومة وحاجة السوق المحلي وخزانة الدولة قدر الطاقة والمستطاع.

نص خطاب وزير المالية في الرد علي هنري نوس مدير شركة السكر:

جاء رد وزير المالية موافقاً ومشجعاً لقبول شركة السكر في شخص رئيسها هنري نوس التعهدات والاشتراطات المذكورة، ونص ذلك ما يلي:

الرد المرسل من حضرة صاحب الدولة وزير المالية إلى جناب المسيو هنرى نوس بك حضرة "صاحب العزة هنرى نوس بك المدير العام للشركة العامة لمصانع السكر ومعمل التكرير فى مصر. أتشرف باحاطة عزتكم علما بوصول كتابكم المؤرخ فى ٥ فبراير سنة ١٩٣١ وبه تقررون أنكم بالنيابة عن الشركة العامة لمصانع السكر ومعمل التكرير فى مصر مفوضون بقبول التعهدات والاشتراطات المشار إليها فى الكتاب المذكور على أن تحدد الرسوم الجمركية بكيفية تمكن السكر المصرى من مزاحمة السكر الأجنبى طبقا للشروط التى سينص عليها الإتفاق.

وإنه ليسرنى أن أحيط عزتكم علما بأن الحكومة المصرية تقبل الإتفاق المفصل فى خطابكم وتوافق على تحديد الرسوم الجمركية طول مدة الإتفاق بكيفية تمكن السكر

المصرى من مزاحمة السكر الأجنبى. غير أنه فى حالة ما يكون إنتاج السكر أقل كمية مما يلزم لسد حاجات البلد وذلك بسبب تقصير الشركة فالحكومة فى هذه الحالة بدلا من أن تفسخ الإتفاق لعدم قيام الشركة بتنفيذ تعهداتها تحتفظ لنفسها بحق اتخاذ كافة الوسائل اللازمة لتموين البلد بما يلزمه من السكر وعلى الأخص تخفيض الرسوم الجمركية إلى الحد الذي يرى مناسبا للظروف. وسترفع الحكومة المصرية إلى – الأعتاب الملكية العالية مشروع قانون يُرخص لها بإتخاذ التدابير اللازمة للقيام بتعهداتها. وإنى سأقترح من جهة أخرى تأليف لجنة للسكر فى وزارة المالية تكون الشركة ممثلة فيها."

هنري نوس يجيب علي وزير المالية بقبول كل اشتراطات الدولة المصرية:

"حضرة صاحب الدولة أتشرف بإحاطة دولتكم علما بوصول كتباكم المؤرخ فى ٦ فبراير سنة ١٩٣١ وأن الجمعية العمومية للشركة العامة لمصانع السكر ومعمل التكرير فى مصر بقرارها الصادر فى ٢٦ يناير عام ١٩٣١ قد فوضتنى فى قبول الشروط الواردة فى كتاب دولتكم المذكور."(٦١).

وبعد هذه المكاتبات المطولة صدر مرسوم بقانون رقم (٢٤) لعام ١٩٣١ الذي أصبح حائلاً دون مزاحمة السكر الأجنبي للسكر المصري مع كافة تحفظات الحكومة وقراراتها في هذا الخصوص.

تأثير فرض الرسوم الجمركية علي السكر الأجنبي علي السكر المصري:

زاد إنتاج السكر إبان الحرب العالمية الأولي والسنوات التي تليها ففي عام ١٩١٩ بلغ محصول السكر ٧٥,٨٩٩ طن وفي ١٩٢٢ زاد الإنتاج حتي بلغ ١١٠,٦٥٩ طن [٦٢] ، واستمر الإنتاج بعد ذلك في التحسن وإن تذبذبت معدلاته أحيانا ،وترتب علي تطور الزيادة وسياسة الحماية أن أصبحت أسعار السكر تكاد تكون مستقرة في أكثر السنوات واجتهدت شركة السكر ورئيسها هنري نوس في أن تكون أسعار السكر في متناول المجتمع المصري ، ففي القاهرة بلغ سعر قنطار السكر ٩٨ جنيها عام ١٩٢٨ واصبح سعره يكاد يكون ثابتا في السنوات من سنة ١٩٣٣ وحتي عام ١٩٣٧، أصبح سعره ثابتاً عند ١٠٨جنيه للقنطار وفي مدينة الإسكندرية سعر السكر يقترب من سعر القاهرة فقد بلغ

سعره ١٠٧ و ١٠٩جنيها للقنطار[٦٣] ، فهي أسعار تكاد تكون واحده ،وذلك بفعل فرض الرسوم الجمركية علي السكر الأجنبي المنافس للسكر المصري وبفضل سياسة ومتابعة مدير الشركة وصاحبها هنري نوس .

واجتهدت شركة السكر في تنوع إنتاج السكر في مصانعها فكان هناك بخلاف السكر الكسر، كان هناك سكر رءوس وسكر مربعات، وسكر مسحوق أبيض وسكر سنترفيش وأسعارها متقاربة بين القاهرة والإسكندرية وفي متناول كافة فئات المجتمع المصري [٦٤]. فبعرض كميات الوارد من السكر في سنوات من عام ١٩٣٥ الي عام ١٩٣٧ يتضح انخفاض كمية السكر الوارد الي مصر ففي عام ١٩٣٥الوارد ٦٦١ طن وتنخفض الي ٦٢٤ طن عام ١٩٣٦ وتزداد انخفاضا في عام ١٩٣٧ فتصل الي ٤٧٢ طن [٦٥]، وذلك بفعل فرض رسوم الحماية والمتابعة من الشركة وصاحبها هنري نوس والحكومة المصرية كمراقب على كل تلك المنظومة.

وفي المقابل لم يصدر سكر خام من مصر في نفس السنوات لزوم استخدام الداخل، وصدر سكر مكرر فقط وكانت كمياته محدودة ولم تزد كميات تصدير السكر المكرر إلا في عام ١٩٣٧ فقد بلغت ٤٤,٨٩٣ طناً [٦٦] ، وكان من الطبيعي أن يزيد إنتاج البلاد من السكر أمام إدارة ناجحة وحماية مطبقة فقد زاد إنتاج السكر ٧٩من ألف طن عام ١٩١٧ إلي ١٠٩ الف طن عام ١٩٢٨ و ١٥٩ ألف طن عام ١٩٣٩ [٦٧] ، ويتواكب مع زيادة إنتاج مصر من السكر زيادة تصديره إلي بعض من الدول الأوربية والآسيوية والعربية .

فمن الدول الأوروبية التي غزا السكر أسواقها تأتي اليونان ويليها فرنسا فقد استوردت اليونان من مصر عام ١٩٣٦ ما مقداره ٥٤ طناً من سكر القصب المكرر قيمتهم ٤٢٥ جنيها وزادت الكمية بدرجة كبيرة في عام ١٩٣٧ إذ بلغت ١٥٥٢ طناً قيمتهم ١٠,٩٨٣ جنيه مصري .كما استوردت من عسل السكر عام ١٩٣٦ كمية بلغت ٢٦٠٢ طن قيمتهم ٨٨٥١ جنيه مصري وزادت الكمية في عام ١٩٣٧ الي ٦٤٣٦ طن قيمتهم ١٣,٣٣٧جنيه مصري[٦٨] .

وهناك دول أوروبية أخري كثيرة تشير بيانات استيرادها من السكر الي أنها تستورد كميات غير قليلة من بلاد أخري خلاف مصر ومن ثم وجب الاهتمام إلي أن تجتهد مصر في فتح أسواقها أمام السكر المصري [٧٠].

أما في آسيا فتأتي إيران كدولة مستورده للسكر المصري وقد بلغت كمية استيرادها في عام ١٩٣٧ أما مقداره ٢٢٠ طن بلغت قيمتهم ١٧٩٦ جنيه مصري(٧١)

ومن الدول العربية المستوردة للسكر المصري تأتي في مقدمتهم دولة فلسطين فقد استوردت من سكر القصب عام ١٩٣٦ ما مقداره ٦٥٦ طن قيمتهم ٤٧٧٩٣ جنيه مصري وزادت الكمية في عام ١٩٣٧ الي ١١,٠٣٨طن قيمتهم ٨١,٨٠٦ ج. م كما استوردت فلسطين عسل السكر في عام ١٩٣٦ كمية مقدارها ٣٣١٥ طن قيمتهم ٧٠٩٩ جنيه مصري نقصت الكمية في عام ١٩٣٧ إلي ٢٦٧٢ طن قيمتهم ٥,٧٣٩جنيه مصري(٧٢).

الدولة العربية الثانية هي سوريا ولبنان فقد استوردتا ١٥٤٦ طناً من السكر في عام ١٩٣٦ قيمتهم ٢٢,٢٨٠ ج.م ونقصت الكمية في عام ١٩٣٧ الي ١٠٨٥ طن قيمتهم ٨٨٩٥ جنيه مصري ، واستوردتا أيضا عسل السكر في عام ١٩٣٧ كمية مقدارها ١١١٩ طن قيمتها ٢٥٩٩ جنيه مصري (٧٣)

ثم نأتي إلي السودان والتي كانت تتبع مصر سياسياً وإدارياً في تلك الفترة.

السودان والسكر المصري:

كانت السودان تشتري قبل الحرب العالمية الثانية كل ما يلزمها من السكر من مصر ، وعندما حددت الحكومة المصرية سعر الطن من السكر بمبلغ ٣٥ جنيها ، بينما كان سعره في البلاد الأخرى يتراوح بين ١٠٠ و ١١٠ جنيهات ، طلبت الحكومة السودانية من الحكومة المصرية ان تصدر لها كل ما يلزمها من السكر علي أساس السعر السالف الذكر ، كان هذا سببا في حصول الحكومة السودانية لفوائد مادية عظيمة ، إلا أنه عندما وضعت الحرب أوزارها لم تستمر السودان في استيراد السكر من مصر بل اشترطت استيراده عن طريق تقديم عطاءات عالمية من مختلف الممالك علي شريطة أن يكون التسليم خارج الجمرك السوداني .

وبذلك فقد السكر المصري مكانته نظرا إلى أنخفاض أسعار السكر المصنوع في البلاد الأخرى بعد الحرب، عن السعر الذي كانت تشتري به الحكومة السودانية السكر المصري. ولو جري تسليم السكر الأجنبي غير المصري داخل الحدود السودانية بعد دفع

ضريبة الجمرك وقدرها ١٥% لأصبح سعره أقل من سعر السكر المصري الذي يدخل السودان دون ان يدفع عنه عوائد جمركية، وعلى ذلك لم يستطيع السكر المصري مزاحمة السكر الأجنبي بعد الحرب في الأسواق السودانية.

وقد راعت الحكومة المصرية هذا الأمر. ولا سيما بعد ان رأت ان كمية السكر التي كانت تصدر من مصر إلى السودان قبل النظام الذي أتبعته الحكومة السودانية قد نقصت نقصا كبيرا وكاد معمل المطاعنة أن يغلق أبوابه ويشرد عماله ويبلغ عددهم ١٢٠٠ عامل، لهذا أشارت الحكومة المصرية على شركة السكر بالتقدم في العطاءات العالمية لتصدير ٢٦ ألف طن سنويا، وهي الكمية اللازمة للسودان سنويا، وقد تم ذلك فعلا، وبذلك كانت قيمة السكر المصدر إلى السودان ٢٣٨,٩٩٣ جنيها في عام ١٩٣٥ يقابلها في عام ١٩٣٢ مبلغ ٧٢٧٣ جنيها [٧٤].

من العرض السابق واضح أن السكر المصري ومصانعه قد استفادت كثير من الحماية الجمركية، مما جعل البلاد تكتفي بالإنتاج المحلي من السكر بل وفتحت أسواق خارجية لبيع السكر في الدوال الأوروبية والآسيوية والعربية والإفريقية التي ذكرناها.

وهذا يؤكد نجاح سياسة هنري نوس في زيادة إنتاج وتحقيق المكاسب. ولكن السؤال: هل كانت الشركة وسياسة صاحبها هنري نوس بنفس الكيفية في التعامل مع مشغلي مصانع السكر من موظفين وعمال؟؟ وهذا ما نتابعه في الصفحات التالية.

عمال وموظفي شركة السكر وظروف معاشهم (الموظفون):

شركة السكر المصرية، بدأت واستمرت بإدارة أجنبية فرنسية مختلطة ورأسمال أغلبه رأسمال فرنسي، ورئيسها هنري نوس، محل حديثنا بلجيكي الجنسية فرنسي الثقافة، يهودي الديانة حسب المصادر المصرية، وإن أختلف حول ذلك بعض من كتبوا عن ديانته ، ويشارك في رأسمال الشركة وإدارتها بعض من مشاهير يهود مصر ، مثل قطاوي ، هراري ، موصيري و خلاط وغيرهم الكثير، وكما جاء في مذكرات وشكاوي مصلحة الشركات أنها شركة يهودية لحماً ودماً [٧٥] .

ومن كشوف أسماء موظفي المركز الرئيس للشركة يتبين أن جميع الموظفين بكافة درجاتهم من الأجانب (فرنسية ، إنجليزية ، يونانية ، إيطالية) وتكثر الجنسيات الفرنسية

وقدم هؤلاء طلبات للتجنس بالجنسية المصرية في سنوات لاحقة أقدمها بتاريخ ١٩٣٠/٨/١٢ مقدمة من نوفائيل نجار ، ونذكر بعض من أسماء موظفي الإدارة (بطرس باكير ، جاك موصيري ، جان كحيل ، فكتور عاديا ، سليم هراري ، نسيم حاييف ، ايلي العيسي ، جبرائيل ساتياس ، جورج صراف ، اميل موصيلي ، اميل داغر ، ديكران جراجيان ، مدام راشيل وهذه قدمت طلباً للحصول علي الجنسية المصرية في ١٩٣٦/٣/٢٢ ولم تحصل عليها ، ادمون لزيونا ، روجيه باركي) جميعهم أجانب والكثير منهم من ذوي الديانة اليهودية من خلال مراجع باقي كشوف أسماء إدارة الشركة في مركزها الرئيس . وفي مصانع الشركة بالحوامديه جميع موظفيها من الأجانب وذلك من خلال مراجع كشوف الأسماء ونذكر بعضهم (سيمحون.ى.، ا. اناني، ل. حنينه، ليون. ا، مناش باكيش، س. جومبل، جاك باكيش، الآنسة ماتيلدا) وأسماء أجنبية أخري كثيرة قدموا طلبات للحصول على الجنسية المصرية في سنوات بداية من عام ١٩٣٠، ولكن هناك ملاحظة وهي وجود موظف واحد أسمه. ليني إبراهيم رومان وذكر أمام أسمه أنه مسلم مصري الجنسية ومن مواليد الحوامدية [٧٦].

وغير هؤلاء الموظفون ذكر أسماء موظفي تفتيش نجح حمادي، ومصنع نجع حمادي، أجانب قدموا للحصول على الجنسية ومنهم سيدة واحدة، ومصنع أبو قرقاص، أجانب وفي أسماء كوم أمبو وجد بعض الأسماء المصرية منهم موظف حاصل على ليسانس الآداب من جامعة فؤاد الأول أسمه يوسف برتو أحمد طوسون والأمر نفسه كلهم أجانب في ارمنت [٧٧].

العمال:

بلغ عدد عمال جميع مصانع ومزارع قصب شركة السكر ٨٨٦٦ عاملاً وذلك من كشوف وبيانات عمال الشركة في جميع المواقع، وهذا هو العدد الذي وصل إليه أقصي طاقات التشغيل في آخر سنوات رئاسة هنري نوس [٧٨] التي أنتهت بوفاته عام ١٩٣٨.

العمال في أعمال الحمل والتعتيق وكافة أعمال الخدمات اليدوية الأخرى من العمال المصريين، أما الأعمال الفنية الأخرى ذات الصلة بالصيانة وفنيات التشغيل فهؤلاء من الأجانب والمتمصرين [٧٩]. عاش عمال مصانع السكر بأعدادهم الكبيرة في ظروف عمل وإعاشة ولكن قاسية جداً، ففي السكن، من سكن منهم أسكنوهم في عنابر ومستعمرات

مسورة حتى يمكن السيطرة عليهم وحصرهم، وهي لم تكن بمستوي مساكن الموظفين الأجانب فالفرق بينهما فرقاً شاسعاً، والأكثر قسوة ظروف العمل الشاقة لأكثر من ١٢ ساعة مع مرتبات لا تكفي معاشهم وأقل طلبات المعيشة والحياة، مع عدم وجود خدمات اجتماعية وصحية وتعليميه وغيرها التي هي أبسط حقوق العمال ومطالبهم.

ووقع علي كاهل هؤلاء العمال تشييد البنية الأساسية للمصانع وتراكيبها والمنازل وإعدادها والمزارع وكافة خدمات زراعة السكر ورعايته علي امتداد وجوده في الأرض حتي يتم حصاده ونقله في عربات السكك الحديدية وخطوطها التي شيدها هؤلاء العمال، أو نقل السكر في عربات أعدت لذلك وأحيانا كان يتم نقله بالمراكب في نهر النيل لمسافات ليست طويلة (٨٠) .

مرتبات الموظفين كما ذكرنا، لا تكفي أو تكفي معاشهم بالكاد رغم ظروف عملهم الشاقة والمستمرة لساعات تصل إلي ١٢ ساعة يوميا في ظروف مناخ وحرارة صيف الصعيد، ووضع شروط مجحفة وقاسية في تسليم عيدان القصب لعصره، من حيث درجة نظافة عيدان القصب ودرجة استقامتها، وتسليمها خلال مدة زمنية محدده بعد قطع محصول القصب وإعداده للتسليم وهذه يترتب عليها درجة وتركيز نسبة السكر في عيدان القصب ، العمال يتحملون مسئولية كل هذه الأمور التي يمكن تحقيقها أحياناً وأحياناً أخري تحقق أولا تحقق بنسب أقل (٨١).

أما الموظفون فكما ذكرنا أنهم من الأجانب، فأمرهم مختلف تماما في المرتبات والسكن والخدمات وساعات العمل والرعاية الصحية المقدمة لهم ، فقد قدمت لهم مساكن لائقة بهم في أماكنهم الخاصة الملحق بها كافة وسائل الترفيه والرعاية الصحية والاجتماعية ، ومرتباتهم تناسب وظائفهم بدرجاتها المتعددة وبمقارنة ما ذكرناه عن العمال المصريين وما ذكرناه عن الموظفين الأجانب يتضح الفارق الشاسع الذي يدعو إلي الأسف والاحتجاج (٨٢) . فالشركة مثلما حققت تقدماً في إنتاج السكر بأنواعه ترتب عليه الأرباح الكبيرة والمرتبات المرتفعة، وتوفير السكر للإنتاج المحلي ، وبالأسعار المناسبة إلا أن الشركة كانت عكس هذا النجاح تماماً في التعامل مع عمال الإنتاج وكلهم من المصريين واستمرت ظروفهم صعبه وشائكة وأصبحوا علي المحك ، قنبلة قابلة للانفجار للمطالبة بحقوقهم وأن تكون حياتهم كريمة وآمنه .

بذل عمال مصانع السكر في قري مركز نجع حمادي جهودا جبارة في إنجاح واستدامة تلك المصانع في كل خطوات العمل من جمع القصب وتنظيفه وإعداده للعصر والأكثر إعجاباً بهؤلاء العمال هو أنهم أقاموا خطوط سكك حديدية ، الديكوفيل ، لنقل القصب من مزارعه إلي أماكن عصره وصناعته ، وقد ذكرت التقارير والمكاتبات مدي التزامهم وتعاونهم والعمل المستمر في مد تلك الخطوط الحديدية والتي ترتب عليها سرعة النقل ، وسرعة نقل القصب حتي لا تطول مدة بقاؤه بعد القطع بدون عصر ، وهو ما يترتب عليه فقد الكثير من مواصفات جودته وصلاحيته ، هذه الجهود كانت في حاجة الي أيدي هؤلاء العمال وكثرتهم وتواجدهم بدون غياب وهي جهود في ذلك الوقت لم تكن الآله والماكينات قادرة علي أن تحل محلهم ومن ثم يسجل هذا العمل مع غيره من كافة ممارساتهم في مختلف المواقع يسجل بكل تقدير وهم في حاجة إلي تشجيع بزيادة الرواتب وإعداد أماكن السكن الآدمية والكريمة لهم وليس أقل أهمية المحافظة علي أبدانهم بتحديد ساعات العمل بما يتفق لتشريعات العمل والعمال (٨٣).

إضراب مصانع السكر في صعيد مصر ١٩١٩/١٩٣٩ لتحسين أوضاعهم:

كان لابد من إنفجار العمال وإضرابهم أحتجاجاً على ظروف معاشهم وعدم تقدير دورهم في الصناعة بكل مراحلها، فأجورهم متدنية وساعات عملهم أكثر من ١٢ ساعة ومعاملتهم قاسية وغير آدمية ومساكنهم لا تليق بحياتهم كآدميين في معازل مسورة يسهل السيطرة عليها ومراقبتهم.

وبالتالي انخرط وساهم عمال مصانع سكر هنري نوس في ثورة عام ١٩١٩ التي انفجرت حركتها الوطنية بقيادة سعد زغلول الذي زار مصانع السكر فى رحلته إلى الصعيد على ظهر باخرة نيلية طافت به مدن وأدى النيل فى الجنوب وواكبت تلك الزيارة حركة عمالية لإحياء العمل النقابى وتحسين ظروف العمل والمطالبة بتحديد ساعات العمل وصرف مكافأة نهاية الخدمة والأجازات المدفوعة بكل أنواعها والتعويض عن إصابات العمل (٨٤).

كانت التشريعات أيامها تخلو من قوانين العمل التي تكفل تنظيم العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال وتحمي العاملين من الظلم والجور والتعسف والإذلال وتضمن لهم حقوقهم الأساسية، لذلك تركت هذه الأجواء خلفها نوعا من الاحتقان في نفوس

وصدور عمال مصانع السكر، ومن وقت لآخر كانت اعتصامات العمال تأخذ مداها الأوسع من الغضب والتذمر (٨٥).

كان العمال يعملون فى ظروف صحية صعبة لساعات تمتد الى أكثر من اثنتى عشر ساعة وكانت الأجور متدنية والغلاء يزداد فحشا وكان لابد للعمال من التجمع والتحرك للدفاع عن حقهم فى حياة كريمة وظروف عمل أفضل وكان عمال السكر إحدى القوى الفاعلة والمؤثرة فى هذه الحركة

ففى ١٢ أغسطس ١٩١٩ اضرب خمسمائة عامل فى مصنع سكر أبوقرقاص للمطالبة بتحسين أجورهم ، كما اضرب فى اليوم نفسه عمال مصنع التكرير بالحوامدية مطالبين أيضا بزيادة الأجور وخفض ساعات العمل وبعد مفاوضات بين العمال وإدارة الشركة تقرر العودة للعمل وإعطاء الشركة مهلة ١٥ يوما للرد على مطالب العمال .، وفى ١٨ أغسطس ١٩١٩ أصدر مجلس الوزراء قرارا بتشكيل لجنة للتوفيق بين العمال والإدارة .

وفى أعقاب ثورة ١٩١٩ شهدت البلاد موجة من الغلاء سجلت أعلى معدل لها عام ١٩٢٠ وفى مواجهة هذا الغلاء تحركت القوى العاملة لتنظيم صفوفها والاتجاه إلى العمل الجماعى.

كان العمل النقابى انذاك جريمة عقوبتها الفصل ولم تكن هناك قوانين تسمح بشرعية قيام النقابات العمالية ، واضرب عمال شركة السكر بالحوامدية إضرابا جزئيا يوم ٣٠ يونيو ١٩٢٠ اشترك فيه ٨٠٠ عامل من مجموع ٢٠٠٠ عامل مطالبين بزيادة الأجور وصرف علاوة لغلاء المعيشة وتمكن الحازم بك مظلوم مدير الجيزة من إعادتهم للعمل فى نفس اليوم ووعد ببحث مطلبهم مع يوسف قطاوى باشا عضو مجلس إدارة الشركة وقد أسفرت جهوده عن منح العمال ٢٠% زيادة فى الأجور و٣٠% علاوة لغلاء المعيشة وفى ٩ يوليو ١٩٢٠ تم إبلاغ القرار إلى العمال فقابلوه بالتصفيق الشديد ودعوا لمدير الجيزة بطول العمر وتقرر العمل بهذا القرار من أول يوليو ١٩٢٠ وفي نجع حمادي ظهرت بوادر الحركة العمالية بشركة السكر فى أكتوبر١٩٢٠ وطالبوا بزيادة الأجور ٢٠% وصرف علاوة لغلاء المعيشة ١٠% ومكافئة عند نهاية الخدمة لكن حركتهم لم تحقق شيئا (٨٦) ، وتستمر حركة مطالب عمال مصانع سكر هنري نوس تتواصل تارة وتنقطع أخري

ففي أكتوبر ١٩٢٤ تقدم عمال مصانع سكر هنري نوس بكوم أمبو في أكتوبر ١٩٢٤ بمطالب من ضمنها الاعتراف بالنقابة العمالية وتعديل الأجور وإقرار نظام للأجازات والعلاج والتعويض عن إصابات العمل ولم يظهر الاتحاد أي أهتمام بهذا النزاع .

وفي أرمنت أسس عمال مصنع السكر نقابة لهم فى نوفمبر ١٩٢٤ وطلبت هذه النقابة الانضمام لإتحاد العمال برئاسة عبد الرحمن فهمي وتقدمت هذه النقابة بعدد من المطالب حول ساعات العمل والأجور وسوء المعاملة وسوء حالة الخفراء.

ورد هنري نوس وشركته على ذلك بتهديد أعضاء النقابة بالفصل وقامت الشركة بالفعل بفصل ١٦ خفير ولم يتحرك الإتحاد لإعادتهم للعمل إلا مؤخرا عندما نشرت جريدة الإتحاد العام فى ١١يناير ١٩٢٥ بيانا عن الأحداث ناشد فيه عمال مصنع أرمنت الرأي العام والصحافة أن تحتج على ما وقع لهؤلاء العمال المستكينين، وفى يناير ١٩٢٥ أضرب العمال الزراعيين التابعين لمصنع سكر أرمنت للمطالبة برفع أجورهم وإحتجاجا على فصل أربعة من زملائهم لنشاطهم النقابى .

سقطت حكومة الوفد عام ١٩٢٤ وفقدت الطبقة العاملة الكثير من مطالبها وأمانيها المعلقة التى توسمت فى حكومة الوفد فى تبنيها، وطفت على سطح الحياة السياسية حكومة احمد زيوار باشا (١٩٢٤- ١٩٢٦)التى اتجهت نحو تقييد الحريات حرية الصحافة وحرية الاجتماعات وحق تأليف الجمعيات والمنظمات النقابية مما وضع الطبقة العاملة وحركتها فى مناخ سياسى مضاد لحركتها وأهدافها، كان من الطبيعى أن يتراجع العمل الجماعى أو يفقد على الأقل أسلحته ومن ضمنها سلاح الإضراب ليحل محله أسلوب الشكوى ورفع الالتماسات.

فى وقتها توالت الالتماسات والشكاوى من عمال شركة السكر بأرمنت الذين وصلوا بشكواهم الى الأعتاب الملكية راجين إعادة زملائهم المفصولين وصرف تعويضات لآخرين، وسقطت وزارة زيوار باشا وألف عدلي يكن باشا الوزارة(١٩٢٦ – ١٩٢٧)وكان العمال يأملون أن يكون هذا مؤشرا لإلغاء القيود وفاتحة أمل لتحقيق مطالبهم.

إلا ان الأزمة الاقتصادية ازدادت تفاقما (١٩٢٩-١٩٣٤) وصاحبها ارتفاع جديد فى الأسعار وسعى أصحاب الأعمال لخفض الأجور وتوفير مزيد من العمال وتضييق الفرص المتاحة للاستخدام

فى هذه الفترة ركب القصر موجة الحركة العمالية فأسس النبيل عباس حليم حزبا للعمال وفى ظل حكومة اسماعيل صدقي باشا(١٩٣٠ – ١٩٣٣) شددت الرقابة على العمل النقابى ودور النقابات وعلى سراى النبيل عباس حليم رئيس حزب العمال أيضا وفى غيبة البرلمان وفى ظل القيود الصارمة التى فرضها صدقى على الحريات العامة والصحافة انقض صدقى باشا على مقار النقابات العمالية واغلق مقر الاتحاد العام للعمال فى ١٥ مارس ١٩٣١ أطلق رجال الأمن يلاحقون القيادات النقابية ويسجلوا لهم محاضر تشرد ويعتقلوا الأخرين ، ورغم هذا لم يستكين العمال لهذا العسف ولم تخل الساحة من مظاهر العمل الجماعى وسط العمال الذين طحنتهم الأزمة الاقتصادية [٨٧].

وكانت أبرزها إضرابات عمال النسيج والسكر والنقل، وقد قامت تلك الإضرابات بدافع من سوء الأحوال الاقتصادية التي كان يعيش العمال في ظلها.. فلقد شهدت تلك الفترة نوعا من التحالف بين الرأسمالية المصرية والرأسمالية الأجنبية ، فتأسست مجموعة من المؤسسات والشركات ، وخاصة في صناعة النسيج برأس مال مشترك ، وأدي صدور قانون عقد العمل في عام ١٩٣٥ وتحديد مكافأة تمنح للعامل عند تركه الخدمة بعد مرور سنوات معينة حددها القانون إلي لجوء أصحاب الأعمال إلي فصل العمال ثم إعادة تعيينهم كل بضعة شهور ، وبذلك لا يكون للعامل مدة خدمة يستحق عنها مكافأة كما اتجه معدل الأجور إلي الانخفاض برغم أن الأسعار كانت آخذه في الإرتفاع وبقيت ساعات العمل لا تعرف حدوداً ، ومن ثم كان انفجار السخط العمالي علي هذه الأوضاع السيئة الذي اتخذ مظهراً عنيفا بعكس سوء التنظيم هذه الإضرابات ، فقد لجأ العمال الي تحطيم الآلات والمرافق ، وأدي هذا إلي اتباع الحكومة الشدة معهم فأطلق الرصاص علي العمال في مصانع السكر [٨٨] .بأرمنت للمطالبة بزيادة الأجور فى الثلاثينيات واستباح المدير الأجنبي لنفسه قتل قائدها محمود مرسى برصاص مسدسه و أطلقت الشرطة سراح المدير واعتبرته فى حالة دفاع شرعى عن النفس وبعدها أعاد العمال تشكيل نقابة جديدة لهم واعتبرت الإدارة تشكيلها جريمة وفصلت كل أعضائها وبعد مفاوضات أصر مدير الشركة الفرنسى ألا يعود نقابى إلى عمله إلا إذا أرتدى ملابس النساء إمعانا فى إذلالهم وكسر نفوسهم ولبس البعض زى النساء التقليدى (الجبة والقناع) ودخلوا المصنع يجرون

ذيول الذلة تحت وطأة الحاجة وظلت الحادثة وصمه فى جبينهم وجبين أحفادهم من بعدهم وتم فصل من لم يرتدى منهم زى النساء .

أنتهت وزارة صدقى فى ٢١ سبتمبر ١٩٣٣ بصورة مفاجأة عندما قدم استقالته لظروف صحية ولكن سياسته ظلت سائدة بكل ملامحها طوال فترة حكم خلفه عبد الفتاح يحيى باشا (١٩٣٣- ١٩٣٤) .أيامها أضرب عمال عنبر السكر فى مصنع السكر بالحوامدية فى ١٣ اغسطس١٩٣٤ لرفض الشركة إجراء التعديلات التى طالبوا بها فى الأجور وانضم إليهم زملائهم من وردية المساء فأصبح عدد المضربين نحو ألف عامل من مجموع العاملين البالغ ثلاثة آلاف ، ويبدوا أن الخلاف دب بين قادة العمال من مؤيدى الإضراب ومعارضيه وأعلنت الشركة غلق المصنع حتى لا يتفاقم الوضع ، وقد اهتمت أجهزة الأمن بالحادث فحضر مدير الجيزة محمد شعير بك الى الحوامدية بنفسه لتسوية النزاع ولكنه لم ينجح وظل جانب كبير من العمال مضربين عدة أيام رغم استئناف العمل فى بعض الأقسام

وفى عام ١٩٣٥ أضرب عمال تكرير السكر بالحوامدية إضرابا جديدا اتسم بالقوة والعنف وأدى بأحداثه المثيرة إلى تفجير قضايا العمال وعلاقتهم بحكومة الوفد التى كانت تنحاز غالبا فى جانب أصحاب الأعمال رغم ما ترفعه من شعارات الحماية للعمال وقضاياهم.

وترجع أسباب هذا الإضراب إلى النزاع القديم بين شركة السكر وعمالها فى مصنع الحوامدية حول عدد من المطالب أهمها زيادة الأجور ٢٥% وإعادة العمال المفصولين فى الأحداث السابقة، ولم تتمكن حكومة الوفد حتى آخر يوم من وجودها فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ أن تحل مشاكل العمال رغم ما تظاهرت به من إنحياز للعمال [٨٩].

وفي الأول من مارس عام ١٩٣٨ أعلن تأسيس الإتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية من ٣٢ نقابة برئاسة عباس حليم ، وبعد شهر أجري تعديل علي رئاسة الإتحاد فأسندت إلي محمد الدمرداش الشندي ، وكان عاملاً فنياً من عمال النسيج بالإسكندرية فاز بعضوية مجلس النواب ووجه سؤالين إلي وزير التجارة والصناعة ، أحدهما عن استطلاع رأي الحكومة في إصدار قانون للأعتراف بالنقابات ، والآخر عن نشاط المجلس الإستشاري للعمل والعمال ، وكانت هذه هي المرة الأولي التي يرتفع فيها صوت واحد من

العمال داخل قاعة مجلس النواب بمطالب عمالية . ومن ثم كان أختيار النائب العمالي الأول رئيساً للإتحاد، وأختار مجلس الإتحاد لعباس حليم مركز الزعيم والحق أن عباس حليم لم يكن له أي نفوذ يذكر على هذا الإتحاد، فقد كانت العناصر العمالية النشيطة هي التي توجه أموره.

وكان لهذا الإتحاد نشاط كبير في المطالبة بإصدار تشريعات العمل، فنظم مظاهرة ٨ مايو عام ١٩٣٨ للمطالبة بالإعتراف بالنقابات، وإعادة النظر في قانون إصابات العمل، وتخفيض ساعات العمل، ووضع حد أدني للأجور ، وحل مشكلة البطالة ، فوعدت الحكومة بإجابة مطالب العمال ، وحين أغفلت الحكومة إجابة تلك المطالب لجأ الإتحاد إلي تنظيم الإضراب عن الطعام حتي تصدر تشريعات العمل في ١٣ من يونيو عام ١٩٣٩ ونجح هذا الإضراب في إرغام الحكومة علي إدراج مشروع قانون الأعتراف بالنقابات بجدول أعمال مجلس النواب (٩٠).

وجاءت حكومة محمد محمود باشا (١٩٣٧ – ١٩٣٩) صاحب القبضة الحديدية والطغيان كانت الحركة العمالية تكتسب من خلال تجاربها صلابة وخبرة نضالية وتجمعا وتنظيما ونضجا.

ولم تستكن للطغيان دفاعا عن حقوقها وواصلت العمل الجماعى الذى وصل إلى ذروته بالإضراب العام يوم ١٢ يونيو ١٩٣٩ الذى كان نقطة تحول وعلامة بارزة فى تاريخ الحركة العمالية وفى عام ١٩٣٩تمكن عمال مصنع سكر نجع حمادى البالغ عددهم أكثر من ألف عامل من تاليف نقابة لهم وتعيين مستشارين قانونيين لها من المحامين المحليين.

وانتهزت النقابة فرصة موسم العصير وتقدمت عن طريق مستشاريها بعدد من المطالب تتصل بزيادة الأجور وخفض ساعات العمل من ١٢ ساعة إلى ثمان ساعات وصرف أجور إضافية عن ساعات العمل الزائدة وإصلاح مساكن العمال ونقل فريق من عمال اليومية إلى كادر العاملين الدائمين.

وهددت النقابة بالإضراب والامتناع عن قبض الأجور ابتداء من ١٠ فبراير ١٩٣٩ أرسلت صورة من هذه المطالب إلى مصلحة العمل ولما كانت الحكومة تملك جانبا من

أسهم شركة السكرفقد تشكلت لجنة من وزارة المالية لبحث الأمر من أبو السعود سيف راضى مدير مصلحة العمل وحسان العبد وكيل المصلحة وعبد المقصود أحمد مدير الشركات بها وهنرى نوس مدير شركة السكر.

وأعلن أن اللجنة وافقت على بعض المطالب التى أبلغت النقابة بها لتهدئة الموقف والحيلولة دون إضراب العمال كما تقرر إيفاد مندوبين من مصلحة العمل إلى نجع جمادى لإعداد تقرير تفصيلى عن المشكلة وتم ذلك فعلا فى نهاية فبراير ١٩٣٩.

وفى أوائل مارس ١٩٣٩ سافر هوج هنري نوس رئيس مجلس إدارة الشركة ووكيله ممدوح رياض إلى نجع حمادى وبعد أن اتصلا بحكمدار قنا ومأمور مركز نجع حمادى استدعيا ممثلى العمال لإبلاغهم ببعض القرارات التي أتخذتها الشركة لتسوية مطالبهم أهمها صرف مرتب يوم عمل إضافي كل عشرة أيام وصرف أجر سبعة أيام مكافأة في نهاية موسم العصير وصرف االأجر إضافي لمن يعملون أكثر من تسع ساعات من عمال العصير، وقبل العمال هذه التسوية على أمل الاستجابة لباقي المطالب مستقبلا.

وبعد إنتهاء موسم العصير فى إبريل ١٩٣٩ انقضت الشركة على زعماء العمال وفصلت منهم ٦٠ عاملا وأعلنت من جانبها حل النقابة واتهمت يوسف حمدان من قادتها بتهديد مدير المصنع بالإغتيال وأطلقت البوليس لمطاردته وتفتيش مساكن العمال بحثا عنه.

وهكذا تمكنت إدارة الشركة بمعاونة الحكومة من خداع العمال وتأجيل الإضراب حتى أنتهى موسم العصير لتنقض على العمال ونقابتهم خارج الموسم فى أكبر موجة فصل للعمال شهدتها شركة السكر بنجع حمادى [٩١].

وواجهت الحركة العمالية أعنف ا الاضطرابات حين نشبت الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٣٩، فطارد البوليس النقابيين واعتقل البارزين من زعمائهم، وناءت الأحكام العرفية بثقلها على العمال فحظرت النشاط العمالي بمنعها للإضرابات، وكان أن تفرقت النقابات من جديد بتداعي إتحاد نقابات عمال المملكة المصرية وإغلاق دورها.

وكما كانت الحرب وبالاً على حركة العمال من حيث تقييد الحرية النقابية فإنها أدت إلي زيادة حجم الطبقة العاملة، ونال العمال في أثنائها الاعتراف القانوني بنقاباتهم.

ولما كان نمو الحركة العمالية وازدهارها مرتبطاً بنمو الصناعة وما يتبعه من اتساع الطبقة العاملة، وتعقد العلاقات بين العمل ورأس المال. [٩٢] ومن ثم تزداد حركة العمال ومطالبهم خاصة بعد تطور التشريعات ومكتسبات العمال خلال الحقبة السابقة.
وكان على شركة السكر ان تتوافق مع تلك التشريعات وتتفق مع مطالب عمال السكر المشروعة والعادلة.

ونقف بالحركة العمالية لمصانع السكر حتى رحيل صاحبها هنري نوس بوفاته عام ١٩٣٨ واحداث عام ١٩٣٩ وهو العام الذي حل فيه أبنه هوج هنري نوس محل أبيه في إدارة الشركة والاضطلاع بكل اعمالها.

تولية هوج هنري نوس إدارة شركة السكر عام ١٩٣٨:

ذهب هنري نوس رئيس مجلس إدارة شركة السكر المصرية في إجازة عادية إلي مسقط رأسه في بلجيكا في عام ١٩٣٨، إلا أن القدر شاء ألا يعود إلي مصر فقد توفي في ٢٢ سبتمبر من عام ١٩٣٨ [93] . وحل محله في إدارة و ورئاسة شركة السكر أبنه هوج هنري نوس ولكن الظروف والأحداث لم تمكنه من الاستمرار ، ذلك أن أحمد عبود باشا (ملك القطن) وأحد أعضاء مجلس إدارة شركة السكر البارزين أراد التخلص من هوج في إدارة الشركة فأوعز إلي أصدقائه الإنجليز فقاموا بتجنيد هوج ليشارك في معارك الحرب العالمية الثانية التي بدأت في عام ١٩٣٩ وفي الحرب قتل هوج في أحد معاركها ، وقدر له ألا يعود ، وخلا بذلك المسرح كله في شركة السكر المصرية أمام أحمد عبود باشا الذي امتلك الكثير من رأسمالها وأصبح مديراً لها ومديراً لكل أمورها وأنتهت بذلك أسرة هنري نوس ليسدل الستار عن تاريخها ونشاطها الحافل في مصر [94].

هناك خلاف حول تاريخ وفاة هنري نوس فإتحاد الصناعات ذكر في تأبينه أنه توفي في ٢٢ سبتمبر ١٩٣٨ [95].

إلا ان الكثير من المراجع والكتابات الأخرى تذكر أنه شارك في فض مظاهرات مصانع السكر عام ١٩٣٩ وكان أحد أعضاء التفاوض مع العمال ممثلا عن شركته إلي جانب ممثلي الحكومة في التفاوض مع العمال وتلبيه الكثير من مطالبهم [96] .

والأمر أنه قد يكون هناك خطأ في كتابة سنة الوفاة في تأبين أتحاد الصناعات وهذا أمره وارد، وقد يكون هناك خطأ أيضاً في غير ذلك من المراجع، ولكننا نرجح خطأ أتحاد الصناعات لأن المراجع الأخرى تذكر الحوادث التي شارك فيها عام ١٩٣٩ ومع هذا فقد اعتمدنا فيما نكتب على ما كتبه وسجله أتحاد الصناعات لأنه تأبين رسمي لوفاة رئيسها ومن أهم الشخصيات الأجنبية في مصر.

ثانيا اتحاد الصناعات المصرية برئاسة هنري نوس

حالة الصناعة في مصر قبل تأسيس أتحاد الصناعات برئاسة هنري نوس:

اضمحلت الصناعة في مصر في العصر العثماني، فقد اخذ السلطان سليم الأول معه من القاهرة كل عمال وشيوخ الصناعة المهرة ليجمل بصنعتهم عاصمة ملكه في اسطانبول ولم يترك منهم إلا النذر اليسير فأنطفأ نور حرف وصناعات كانت عامرة ولم يبق منها النذر اليسير. (٩٧)

وعندما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر عام ١٧٩٨، قرر علماء الحملة الاعتماد على موارد البلاد بعد أن حطم نلسون قائد الأسطول الإنجليزي وأغرق قطع البحرية الفرنسية، عندئذ وجد الفرنسيون أنفسهم محاصرين داخل مصر، وليس أمامهم إلا موارد البلاد.

وجدت الحملة أن مراد بك وإبراهيم بك قد أقاما في القاهرة والروضة والجيزة مصانع حربية، كما وجدت مصانع يدوية للنسيج، وأن الصناعة في مصر متأخرة، وأخذت الحملة من هذه المصانع مراكز جديدة للانقلاب الصناعي، فنظموها على أسلوب جديد يتفق وحاجاتهم، فأسسوا دور الصناعة لصيانه الأسلحة اللازمة للجيش، وكذلك لدبغ الجلود والنسيج وعمل النظارات المكبرة، وكان مهندسو الحملة هم القادة لهذه النهضة التي استمرت فترة قصيرة، ولكنها حملت تجديداً، استمرت بذوره إلى الوقت الحاضر (٩٨).

وجاء محمد علي وحكم مصر عام ١٨٠٥، وأسس كثير من المصانع وجلب لها الآلات الحديثة من الأقطار التي عرفت الانقلاب الصناعي الأوربي ليساير الزمن في العمل والإنتاج كي يتفق الإنتاج مع الجهد الذي يبذل واستطاع أن يحشد آلاف العمال في تلك المصانع الحديثة لتكفي بإنتاجها حاجة الجيش والشعب معا حتى إذا ما دب الخلاف

بينه وبين الدول الصناعية الاوربية أمكن أن يكفي نفسه بنفسه وينفذ برامجه السياسية معتمداً على الجهد الاقتصادي الذي تبذله الدولة [٩٩].

من أهم المصانع التي أوجدها محمد علي مصانع الغزل والنسيج بالقاهرة والأقاليم وغير مصانع النسيج كانت هناك مصانع السكر ، معاصر الزيوت والصابون ، الزجاج ، ومن اهم الصناعات أيضاً الصناعات الحربية وبناء السفن والورق وغيرهم وفي آخر عصر محمد علي أصاب هذه الصناعات الفشل عندما تخلت عنها الحكومة وتركت أمرها للأفراد ، وكان من أهم أسباب عدم نجاحها سرعه إنشائها والاتساع فيها دون التدرج حتي يتقنها العمال ويتدربوا علي حسن إدارتها .[١٠٠]

أضف إلي هذا ان صناعة مصر الناشئة لم يكن من السهل عليها أن تصبح منافسا جديا للصناعة الأوروبية حتي في الاستهلاك المحلي ، فكان لابد والحالة هذه من العمل علي تقويتها وراء ستار من الرسوم الجمركية أو بطريقة الاحتكار التي أتبعها محمد علي وطبقها علي مظاهر الحياة الاقتصادية إلا أن سياسة كهذه كانت تصطدم بمعارضة إنجلترا التي سعت إلي تطبيق مبادئ الحرية الاقتصادية وأنتهي الأمر بعقد معاهدة تجارية مع تركيا سنة ١٨٣٨ .

طبقت في مصر بعد سنة ١٨٤٢ وساعدت علي إنهيار نظام الاحتكار ، وهذا الإتجاه الجديد كان عاملاً مهما في القضاء علي الصناعات الباقية ، إذ فتح أبواب البلاد أمام منافسة الصناعة الأوروبية بوجه عام والإنجليزية بوجه خاص [١٠١] .

وإذا رجعنا إلي سياسة عباس الأول إزاء الصناعة رأينا بقية مصانع العهد السابق تنهار وتغلق أبوابها وكان المنتظر أن تدرس حكومة عباس الظروف المختلفة التي تكفل نجاح بعض الصناعات الضرورية لرقي البلاد والتي تستطيع الثبات والبقاء أما الحرف الصغيرة التي تعتمد علي العمل اليدوي وتزاول الأساليب العتيقة القاصرة فما كان في استطاعتها أن تسد حاجات بلاد آخذه في النهوض ومطالب شعب بتزايد عدده بإضطراد ، وما كان في طاقتها أن تنافس المصنوعات الأجنبية الرخيصة الثمن المتقنة الصنعة والتي تنتجها المصانع الحديثة والآلات البخارية وتستغل في إنتاجها رؤوس الأموال الضخمة والكفايات الفنية الممتازة ، وخاصة إذا كانت البلاد مفتوحة بسبب أنخفاض الرسوم الجمركية والواردات الأجنبية . وكنا نفضل لو عملت الحكومة في ذلك العهد علي الأخذ

من الصناعة الحديثة بالقدر اللازم والنوع الصالح وبذا يتزن النشاط الاقتصادي ولا تسير البلاد في إتجاه مهنة الزراعة وحدها (١٠٢) .

وهكذا نجد الصناعة في عصر عباس صغيرة منتشرة في أحياء متفرقة ينقصها التمويل ، وتفتقر إلي تشجيع بفرض الرسوم الجمركية لحمايتها ، وتحتاج الي دراسة فنية عملية ، وتوجيه حكومي لتسير في طريقها .

واستمر هذا الركود في عصر سعيد الذي أهتم بالإنتاج الزراعي ، وبتحسين حالة الفلاح ، وإلقاء العبء عن أكتافة برفع الضرائب المتأخرة علية وزيادة حقوقه في ملكية الأرض . وقد أعرض سعيد بإتجاهه هذا عن الصناعة ، فلم يهتم بها ولم يشجعها التشجيع الذي يبعث فيها الحركة والنشاط ، وكانت في حالها وصعفها تحتاج إلي الرعاية والتوجية لتستفيد منها البلاد (١٠٣) .

الصناعة في عصر إسماعيل باشا :

رُبي إسماعيل باشا تربية أوربية ، وكان حلمه تمدن مصر وشعبها وعندما ولي الحكم في عام ١٨٦٣، كان حلمه أن يجعل مصر قطعه من أوروبا ، عمد إلي إصلاح شوارع القاهرة وبناء القصور والميادين ، وبني دار الآثار العربية ، وحفر الترع ومن أهم مشاريعه إتمام حفر قناة السويس (١٠٤) .

استمر ركود الصناعة في بداية عصر إسماعيل علي ما كان عليه في عصر سعيد وبم تتغير ظروف الصناعة والعوامل ولكن إسماعيل حاول محاوله ثانية للنهوض بها وإحيائها ، وسلك في توجيهات طرقا ساعدت علي هذا الإحياء ، بيد أن هذا كان محصورا في دائرة ضيقة لم تتسع كما كان الحال في عصر محمد علي .

وأهم الصناعات التي قامت في عصر إسماعيل هي :

صناعة السكر :

توسع إسماعيل في زراعة قصب السكر بعد أن هبطت أسعار القطن بعد الحرب الأهلية الأمريكية ١٨٦١ الى ١٨٦٥ .، وأقام المصانع بالوجه القبلي لصنع السكر وتكريره ، وبذل في بنائها وإعدادها أموالا كثيرة وجلب لها المهندسين من الخارج ، ودرب المصريين علي إدارتها . وقد ارتفعت كميات السكر المصدرة إلى الخارج. غير أن

الحكومة وجدت أن هذه المصانع تستدعي إنفاق الكثير من المال، وكانت الأزمة المالية قد أستحكمت، فاضطرت إلي إلغاء كثير منها.

الصناعات الأخرى:

أحيت حكومة إسماعيل بعض الصناعات التي أندثرت منذ حكم محمد علي فأنشأت مصنعين أحدهما في بولاق والآخر في شبرا، كما أنشأت مصنعا للطرابيش في طرة، ومصنعا لدبغ الجلود بالإسكندرية، وأحواضاً في السويس والإسكندرية لترميم السفن . وقد سلكت مطبعة بولاق طريق التقدم ، فألحق بها مصنع صغير لصنع الورق .

بيد أن هذا النشاط الذي رآه عصر إسماعيل كان محدوداً ، فقد ظل متأثراً بالتعريفات الجمركية التي تركت الباب مفتوحا للمنافسة الأجنبية فقضي علي كثير من الصناعات الأخرى .

وبعد عصر اسماعيل باشا استمر ركود الصناعة حتي إذا ما جاء عهد الإحتلال البريطاني خضعت الصناعة للسياسة التي رسمها الإنجليز ، وهي أن تظل مصر بلداً زراعيا ، وسوقا للصناعات الإنجليزية . (١٠٥)

الصناعة في الحرب العالمية الأولي :

كان لنشوب الحرب العالمية الأولي أثر قوي في بدء النهضة الصناعية بصفة جدية ، فبسبب اختلال التبادل التجاري ، والصعاب المختلفة القائمة في سبيل استيراد المصنوعات . أدركت البلاد خطر اعتمادها علي الصناعة الأجنبية ، واضطرتها الظروف أن تسعي جاهدة إلي صنع جانب من حاجياتها ، وكان أرتفاع الأسعار نتيجة تعذر استيراد السلع ، عاملا أغري علي إنتاج بعضها في البلاد ، وفعلا نشطت صناعات الغزل والنسيج والسكر والكحول والدباغة والأدوات الجلدية والاثاث ، وتوافر العمل لعدد كبير من الأفراد . واستفاد كثيرون من أهل الحرف التي كاد يقضي عليها تماما بسبب سياسة " الباب المفتوح " أما الشركات المؤسسة من أوائل القرن الحالي ، والتي كثيراُ ما هددها من الإفلاس ، فقد استطاعت تثبيت مركزها ، وتغطية خسائرها ، وجني أرباح وفيرة بسبب احتكارها الفعلي للسوق المحلية ، فكأن الحرب كانت بمثابة تعريفة مؤقته حامية للسلع التي تنتجها البلاد علي نطاق ضيق .

حقيقة أتاحت الحرب الفرصة للمنتجين لإنشاء المصانع ، ولكن رغبتهم في عرض السلع في السوق في أقصر وقت جعلتهم يغفلون الأخذ بأساليب الإنتاج الحديثة ، وذلك لأن الآلات ذات الكفاية الإنتاجية الكبيرة لا تصنع في مصر ، وتعذر استيرادها بسبب ظروف الحرب .

وحتي اذا كان الحصول عليها ميسورا فلا بد من انقضاء بعض الوقت قبل إنتاج السلعة وعرضها في الأسواق ، وقد تنتهي الحرب قبل أن يتحقق ذلك فيتعرض المنتج للخسارة بسبب المنافسة الأجنبية. ويلاحظ كذلك ان إنشاء المشاريع الصناعية علي الأسس العلمية السليمة يخضع لعامل " التوقع " الطويل الأجل ، فالرغبة في الحصول علي الأرباح الاستثنائية تعمل علي ارتفاع سعر الفائدة ، والصناعات الكبيرة تحتاج إلي اقتراض كثير من الأموال ، فإذا كان سعر الفائدة المتوقع أثناء السلم الذي قرب عهده أقل من سعرها أثناء الحرب إلا أن مؤسسي المشروع لا يغامرون ببدء تنفيذه قبل استقرار الحالة الاقتصادية . وفضلا عن هذا فالصناعات الكبيرة تتجنب دائما المضاربة، وهي الظاهرة التي تشوب معظم نواحي الأعمال في فترة الحرب. لهذه الأسباب مجتمعة كان معظم المشاريع التي ظهرت لمواجهة ظروف الحرب من النوع الفردي المحدود الموارد ، والذي يتبع نظم الإنتاج الفنية العتيقة ، والذي يعجز عن الصمود في وجه المنافسة الأجنبية ، ولهذا لم تكد تنتهي الحرب وتفد المصنوعات الأجنبية وهي أكثر إتقاناً وأقل ثمنا حتي عجز كثير من الصناعات المحلية عن الثبات ومنافسة مثيلاتها الأجنبية [١٠٦].

لجنة التجارة والصناعة مارس ١٩١٦:

كانت الحرب العالمية الاولي حديثاً مهما له أثره في ضرورة النظر إلي الصناعة والاهتمام بعوامل تنشيطها وقيامها، ومن ثم كان لابد من قيام وتشكيل لجنة تضطلع بهذا الدور الهام ومن ثم كان الاتفاق علي تشكيل لجنة عرفت باسم " لجنة التجارة والصناعة " وهذه شكلت قبل نهاية الحرب العالمية الأولي في عام ١٩١٧، وبعد إجتماع اللجنة قالت بإمكان قيام بعض الصناعات واقترحت الأمور التالية:

١- تعديل نظام الجمارك

٢- فتح المدارس الصناعية

٣- إعفاء الصناعات من جانب الضرائب الداخلية

٤- التوسع في خفض أجور النقل بالسكك الحديدية وفي منح التسهيلات الخاصة لنقل المصنوعات المعدة للإصدار والاستهلاك المحلي في بعض الأحوال.

٥- منح الأفضلية في المناقصات الحكومية للحاصلات والمصنوعات المصرية مادامت الأثمان مناسبة.

٦- منح إعانات مؤقته وإمتيازات بشروط سهلة لبعض المشروعات الصناعية أو الخاصة بإستخراج المعادن مما يكون ذا منفعة عامة أو يؤدي إلى تنمية موارد البلاد.

٧- تقديم القروض (مكفولة برهن أو بغيره على سبيل الضمان) بقصد تمكن الأفراد من إحراز المال الكافي لإنشاء بعض الصناعات أو ترقيتها أو تحسينها.

٨- التوسع في منح المساعدات المالية للمشروعات ذات المنفعة العامة ما دامت مفيدة للصناعات المصرية.

٩- إنشاء:

(أ) معهد الأبحاث الصناعية يتكفل بالنفقات والأعمال التمهيدية اللازمة لإيضاح الأساليب الجديدة وغيرها مما يعجز عنها الافراد، ويقدم المعلومات الفنية أو الصناعية .

(ب)معمل فني لتحليل المواد وإجراء التجارب وعمل المباحث العلمية

١٠-إقامة المعارض والمتاحف التجارية والصناعية مما يكفل تنشيط الرقي الصناعي بفضل ما يمنح فيها من الجوائز.

١١-المساعدة على إنشاء النقابات والمعاونة في حسن إدارتها.

١٢-تعيين طائفة من الإخصائيين بصفة معلمين ومفتشين متجولين للمساعدة على ترقية الصناعات الصغيرة بالإرشادات وسبل الإيضاح.

١٣-نشر المعلومات العامة المتعلقة بالوسائل الصناعية والتجارية.

١٤-إنشاء مصرف أو فرع في أحد المصارف القائمة بقصد مساعدة الصناعة.

ومنذ ذلك التاريخ أخذت الحكومات المتعاقبة في توصيات اللجنة وعملت علي تنفيذها تدريجياً (١٠٧).

ومن أهم الشخصيات المصرية المرموقة التي بدأت بتكوين لجنة التجارة والصناعة هي شخصية إسماعيل صدقي باشا رئيس الحكومة إبان بداية تكوين تلك اللجنة في مارس عام ١٩١٦، وقد تجلي في هذه اللجنة خبرة إسماعيل صدقي ووطنية وحرصه علي تنمية الصناعات في عموم مصر ، كما شارك في تكوينها هنري نوس بك قبل أن يشرع في تأسيس أتحاد الصناعات عام ١٩٢٢ ، وشارك أيضاً غيرها من رجال الصناعة والمال والأعمال ، الذين كانت لهم رؤية ضرورة السير في طريق التصنيع وهو الطريق الصحيح لمستقبل مصر الاقتصادي حتي يكون للصناعة قدرها ومكانتها الي جانب الزراعة وباقي الحرف [١٠٨] .

وفيما يلي أعضاء اللجنة في بداية تشكيلها:

إسماعيل صدقى باشا، والمستر مدني ويلز مدير عام إدارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى نائبا للرئيس، وكان أعضاؤها المستر كريح مراقب قلم الإحصاء العام بوزارة المالية، المستر مردوغ من أرباب الصنائع بالمنصورة، ويوسف أصلان قطاوى باشا عضو الجمعية التشريعية، وأمين يحيى بك من أعيان الإسكندرية، ومحمد طلعت حرب بك من أعيان القاهرة. ثم انضم الى عضوية اللجنة المسيو نوس بك مدير شركة السكر بالقطر المصرى والمسيو بورجوا مدير شركة الغاز بالإسكندرية؛ والمسيو ستويلفز الموظف بوزارة المالية بقرارين من مجلس الوزراء. وبذلك فقد ضمت اللجنة ممثلين لإدارة الاحتلال، التى حفزتها لبحث أمر الصناعة فى مصر والقيود التى فرضتها الحرب العالمية الأولى على واردات المنتجات المصنعة اللازمة لقواتها وحلفائها فى مصر، وممثلى الصناعات التى أقامها رأس المال الأجنبى الوافد والمقيم الذي هيمن على الشركات المساهمة الكبيرة الصناعية والتجارية، إضافة الى المعنيين بنشاطات الصناعة والتجارة وممثلى الرأسمالية المصرية الوليدة. والأهم أن اللجنة قد ضمت طلعت حرب مؤسس بنك مصر ورائد التصنيع الرأسمالى الوطنى فيما بعد، وقد عمل ومعه إسماعيل صدقى باشا على تنفيذ توصيات اللجنة، وإن تباينت رؤاهما وأهدافهما بعد ثورة ١٩١٩[١٠٩].

قد عقدت ثمانى وثلاثين جلسة كانت أولاها بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩١٦، وزار رئيس ونائب رئيس اللجنة العديد من الورش والمصانع بالقاهرة والإسكندرية ومدن

أخرى للوقوف على حالة الصناعة فى مصر. وأجريا محادثات شتى مع بعض التجار وكبار الصناع وآخرين ممن لهم علاقة باللجنة وعرضا نتيجة الزيارات والمحادثات على اللجنة فى اجتماعاتها المتوالية، كما أبلغا اللجنة بجميع التقارير والملاحظات التى رفعها تجار وصناع، وزارت اللجنة كثيرا من المصانع ومنها مصنع الحوامدية لتكرير السكر. ثم تألفت لجان فرعية من أعضاء اللجنة أنفسهم، وأضيف إليهم فى بعض الأحوال موظفون من إدارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى، للقيام ببعض الدراسات الخاصة التى مكنت اللجنة من الإلمام بحالة الصناعات الصغيرة فى مصر. وعهدت اللجنة بدراسة موضوعات أخرى إلى متخصصين من أعضائها أو من خارجها. وزارت اللجنة مدارس المهندسخانة والفنون والصناعات والتجارة العالية والمتوسطة وورش بولاق الصناعية لدراسة حالة التعليم الفنى والصناعى والتجارى بمصر وعلاقته بالتجارة والصناعة. وقدمت اللجنة تقريرين، تناولا تأثير الحرب على التجارة الخارجية المصرية وعلى الصناعة فى مصر، كما قدمت اللجنة تقريرين نهائيين الأول عن الارتقاء بالتجارة الخارجية المصرية والثانى عن الارتقاء بالصناعة فى مصر.

أن تقرير اللجنة قد سجل تحت عنوان نظرة تاريخية أن مصر غدت بفضل الأحوال الطبيعية مهدا لحضارة هى من أغنى الحضارات القديمة وأمجدها، كما أنه بسبب التقصير فى الانتفاع بهذه المزايا الطبيعية قد قدر لهذه البلاد أن لا تبلغ درجة الرقىّ والرخاء التى كانت جديرة بها. واتفقت الآراء بوجه عام على أن مصر قد تدهورت فى أوائل القرن التاسع عشر إلى الدرك الأسفل من تأخر المدنية وارتباك الحالة الاقتصادية، وأن النهضة الاقتصادية فى تاريخ مصر الحديث ترجع إلى عهد محمد على. فعندما أخذ محمد على على عاتقه إنهاض مصر من كبوتها كان تعداد سكان مصر مليونى نسمة، ولم تتعد قيمة التجارة الخارجية المصرية من صادرات وواردات خمسة عشر مليونا من الفرنكات. ولم يأت آخر حكم محمد على حتى تجاوز تعداد سكان مصر ضعفيه فصار نحو أربعة ملايين ومائتى ألف نسمة، وتجاوزت قيمة التجارة الخارجية المصرية ١٢٢ مليونا من الفرنكات، وقد أمكن الوصول إلى هذه النتيجة الباهرة فى أقل من ربع قرن (١١٠) . وجاء في تقرير اللجنة أيضاً

" أن هم محمد على الأكبر كان متجها إلى ترقية الزراعة والصناعة، وتحقيقاً لهذا الغرض السامى رأى أن يستعين بمدنية أرقى من مدنية بلاده، ومهد للشعب سبيل الحصول على حاجته من التعليم. وقدر كلوت بك أنه لغاية سنة ١٨٣٦ كان محمد على قد أنجز من أعمال الرى والمواصلات الداخلية مائة وأربعة ملايين متر مكعب من أعمال الحفر، وأربعين مليون متر مكعب من أعمال الردم، وشيّد مليونين وثمانمائة وواحدا وأربعين مترا مكعبا من أعمال البناء الخاصة بأعمال الرى وطرق المواصلات داخل البلاد. وصرف محمد على همه إلى تحسين طرق المواصلات البرية والنهرية، وأنشأ ترعة المحمودية التى لا تزال من أعظم طرق التجارة الداخلية، وبدأ فى تنظيم ميناء الإسكندرية وجعله صالحا للملاحة. كما وسع نطاق زراعة القطن التى لا تزال أهم مصادر الثروة القومية، وعمل على إدخال الصناعات العظمى، إذ كان يعلم ما لها من منزلة رفيعة، ولئن كانت مساعيه فى هذا السبيل لم تكلل جميعها بالنجاح, فلا نزاع فى أن السبب فى ذلك يرجع بالأكثر إلى خطأ عماله وأعوانه".. وأختم التقرير بذكر "إن اللجنة فى تفسيرها لفشل مشروع محمد على لتصنيع مصر قد تجاهلت دور الاستعمار الأهم فى وأده, بفرض حرية التجارة وحرمان الصناعة الناشئة من الحماية وتقليص حجم الجيش(١١١)." "

واضح من الاسهاب في عرض تقرير اللجنة، أهميتها ودورها الكبير في التمهيد وشرح أهمية الصناعة لمصر وحضارتها، ووضح دور أعضاء اللجنة بأسمائهم المشهورة في الصناعة والتجارة وأعمال المال والأعمال وكان هنري نوس ممن شارك في تلك المناقشات كما كان قريباً. من جميع أعضائها وهذا هو الذي مهد الطريق لرئاسته لاتحاد الصناعات ، إضافة الي خبرته وتاريخه في صناعة السكر في مصر .

تأسيس الاتحاد المصري للصناعات برئاسة هنري نوس ١٩٢٢:

يعتبر تأسيس لجنة التجارة والصناعة في مارس ١٩١٦، هي المحرك والفاعل الأساسي المحفز علي تأسيس لجنة الصناعات عام ١٩٢٢ فكما ذكرنا، كان الشغل الشاغل لأعضاء اللجنة المرموقين هي ترقية الصناعة والنهوض بها في مصر لتلبي حاجة البلاد بعد ان اظهرت الحرب العالمية الأولي، بعد انقطاع الاتصالات ، ضرورة

الاعتماد علي موارد البلاد وامكانياتها في بناء الصناعة أياً كانت بدايتها المتواضعة والبسيطة والمعتمدة علي كوادر وخبرات من داخل البلاد .

وقع الاختيار من بداية تأسيس اللجنة علي هنري جوزيف نوس ليكون رئيسا للاتحاد المصري للصناعات، وكان هذا الاختيار مبنياً علي تاريخ الرجل الصناعي وشهرته الواسعة في صناعة السكر وإدارته الحازمة التي حولت صناعة السكر من صناعة خاسرة وكادت أن تتوقف إلي صناعة مزدهرة ورائجة ، أضف إلي ذلك صلاته الواسعة بداية بالملك فؤاد الذي كان نوس علي صلة وثيقة بالملك وديوانه (١١٢). والجالية اليهودية وعلي رأسها رئيس الطائفة يوسف أصلان قطاوي ونظرائه من أثرياء اليهود وأقطابهم، وبنفس الكيفية كان علي اتصال بأثرياء مصر ورجال الأعمال وأولهم طلعت باشا حرب من المصريين والكثير من رجال المال والاعمال الأجانب منهم المسيو سورناجا ومن المسئولين ورجال الدولة إسماعيل صدقي باشا رئيس الحكومة في أحد سنواتها وغيرهم الكثير (١١٣) ، لدرجة أن من يتابع نشاطه ووجوده في مصر يخال له أنه أحد العمد في أقاليم مصر وفي نفس الوقت مشايخها ورؤساء الحكومات والإدارات .

أضف إلي ذلك أنه كان عضوا في لجان الكثير من الوزارات وأهمها وزارة الداخلية نفسها ووزارة التجارة والصناعة ووزارة الزراعة وغيرهم (١١٤) . حاضرا باستمرار في نادي محمد علي يحاضر وينافس ويقابل المسئولين من كبار رجال الدولة وغيرهم ، وكذلك في المعارض السنوية بالجزيرة حيث تعرض منتوجات الصناعة واهم أنشطتها في وزارة الزراعة ومتحفها (١١٥) .

كان هنري جوزيف نوس مثلاً ومثالاً للنشاط والحركة، واحدا من المقيمين في مصر، محباً له ورجالها خبيراً بصناعة السكر ، دارساً للصناعة وخططها ، آملاً أن تكون مصر بلداً صناعياً مثلماً هي بلدا زراعياً ، ووضع الخطط والمشاريع للعمل والتنفيذ ، وكانت رئاسته لاتحاد الصناعات بإتفاق كل المختصين ورجال الصناعة ، لتكون مجالاً ومصدراً ومشجعاً لتصنيع مصر وتنمية مواردها .

بعض أعضاء جمعية اتحاد الصناعات واعدادهم ، واجتماعاتهم الدورية

رئيس الجمعية هنري نوس بك ، المسيو سورناجا وكيل الجمعية دكتور ليفي سكرتير عام ، وعبد العزيز أفندي غانم سكرتير من الأعضاء فيكتور هرار باشا وعباس بك الرمالي ، ومن أهم الأعضاء إسماعيل صدقي باشا منذ بداية تأسيسها ١٩٢٢ سواء في عهد وزارته أو في مجالس الحكومة أو في رئاسته للجنة المالية بمجلس النواب (١١٦) .

في بداية تأسيس الجمعية بلغ عدد أعضاؤها ٣٤ عضوا في عام ١٩٢٢ وفي عام ١٩٣٠ ، أي بعد ثمان سنوات بلغ عدد الأعضاء ٢٣٤ عضوا وفي عام ١٩٣١ زاد عدد الأعضاء إلي ٣٠٠ عضوا ، ويستمر أعداد الأعضاء في التزايد لأن الاتحاد هو قلب الصناعة ومحورها ، والأعضاء ليسوا من المصريين فقط بل إن الكثيرين منهم من ذوي الجنسيات الأجنبية المختلفة ومن جميع فروع الإنتاج الأهلي ، وأهل الصناعة في جميع أنحاء مصر (١١٧) .

يجتمع ممثلي أعضاء الصناعات في جمعية الاتحاد بشكل دوري في مختلف المناسبات واجتماعهم بانتظام سنوياً في مقر الاتحاد، ويجتمع الاتحاد بحضور رئيسه هنري نوس الذي يبدأ في الحديث عن كل شئون الصناعة واموالهم ومطالبها، وخططهم لتطوير العمل الصناعي، كما يتحدث بعض الأعضاء والمدعوين، وفي تلك الاجتماعات طرحت كل أخبار وتطور الصناعة في مصر وأهم مطالبها.

وهذا ما نتابعه في الصفحات التالية.

متابعة حالة اتحاد الصناعات وحالة الصناعة في مصر من خلال خطب هنري نوس في اجتماعات جمعية اتحاد الصناعات ومجلس أدارته عام ١٩٢٥:

" أغراضنا ترمي الي خدمة الصالح العام وجعل البلاد المصرية صناعية ، لما كانت جمعية الصناعات بالقطر المصري تعني من آن لآخر بتنظيم زيارات للمصانع التابعة لأعضائها لغرض تبادل التعارف وربط أواصر الصداقة بين أهل الصناعة في هذه البلاد فقد نظم مجلس إدارتها زيارة لمصنع الأسمنت بالمعصرة ومعمل الكحول بطره.

إن صناعة الأسمنت هي الصناعة التي تساعد أكثر من غيرها على إقامة جميع أنواع المباني، فنشاطها يدل دلالة صريحة على وجود الرخاء العام. فهي رمز الرقي الاجتماعي كما هي رمز الرقي الصناعي.

ولسوف تجدون عند زيارة هذه المصانع ما يختلج الأفئدة عادة من السرور عند مشاهدة الأنظمة الصناعية الجيدة وعند معاينة الجهود المنتظمة التي يقوم بها العمال بقلوب تفيض غيره ونفوس ممتلئة قناعة، ففي هذه البلاد الجميلة التي طالما اريد اقناعها بعدم صلاحيتها للصناعة يبدأظهور المعجزات من عتبات المصانع (١١٨) ".

وبعد أن رحب هنري نوس بالوزراء والمدراء قال:

" فحضرات أصحاب المعالي يوسف قطاوي باشا ومحمود صدقي باشا وعبد الحميد سليمان باشا جميعهم من عظام الرجال الذين عملوا زمناً طويلاً ولهم جهود شخصية عاونت في تقدم حركة الإنتاج الزراعي او الصناعي في القطر المصري . وطول مراسهم لأعمالهم الواسعة النطاق جعلهم علي علم تام بحاجاتها ووسائلها ، وعرفوا أهميتها ، وأحياناً غمط فضلهم ولم يعرف قدرهم . ومع ذلك فلم يفت ذلك في عضدهم ولم يقلل من ثقتهم في أنفسهم بل زاد مطامعهم في خدمة بلادهم تلك المطامع التي لا تنقص قدر العمل الذي يجب أن تأتي به الصناعة ، والمؤدي سريعا إلي إكمال النقص ، والمربي والمنمي للجهود الاقتصادية . وسيكونون في مجالس الحكومة علي ما نعتقد خير مدافعين ومناضلين عن قضيتنا يصنعون دائما المصالح العليا للبلاد نصب أعينهم ويعلمون للرقي الصناعي فيها (١١٩) ".

ويكمل هنري نوس حديثه بجهود لجنه التجارة واتحاد الصناعات من أجل تصنيع مصر.

وجاء في ذلك " اليوم نختم السنة الثانية من سني حياة هيئتنا فجمعيتنا التي أنشأتها الحاجة الشديدة للاتحاد والتضامن لمواجهة العقبات التي كانت توضع في طريق جهودنا تعلن سرورها واغتباطها للمرحلة التي قطعتها . فبعد أن كان ينكر علينا حقنا في الوجود أصبحنا والأنظار مرغمة علي التطلع إلينا والكل يعتقد بأن بلادنا زراعية عظيمة الرخاء وافرة الخصوبة كالبلاد المصرية يتحتم عليها إكمال النقص في حياتها الاقتصادية بتحويل وصنع ما تنتجه من الخيرات والنعم .

إن لجنة التجارة والصناعة التي تألفت أثناء الحرب عند ماظهرت تبعيتنا الاقتصادية للخارج ظهورا واضحاً برئاسة زعيم من زعماء الجهود الصناعية هو حضرة صاحب المعالي إسماعيل صدقي باشا قد فهمت جيداً وجوب إنشاء وترقية ومعاونة المشاريع الصناعية التي تستثمر حاصلات البلاد الطبيعية والزراعية وغيرها مما هو موجود علي سطح الأرض وفي جوف الأرض وفي النيل ولا سيما تلك الثروة العظيمة الكامنة في ثنايا طبقات عاملة من السكان علي صحة وافرة ونباهة فائقة وجد متواصل وغزارة في النسل وإن هذه المهمة التي كانت لجنة التجارة والصناعة قد نصبت نفسها لها ، والتي كادت محاولات يؤسف لها ان تقبرها قبراً ، هي التي كفلتها جمعية الصناعات بالقطر المصري .

نعم إننا ما زلنا غير واجدين لدي جميع السلطات العامة ، فمطالبنا تقابل أحياناً بغير اهتمام او تلقي عليها الشكوك والشبهات من جراء عبارات عامة مبهمة تختفي تحتها شهوات خاصة وغالباً اجنبية .

إلا أن هذا الغموض قد أخذ في الأختفاء . فقد عرف الآن أكثر من ذي قبل أن اغراضنا ترمي لخدمة الصالح العام وأننا لا نعاون المصالح الفردية إلا في الأحوال التي تكون فيها متفقة والمبادئ القويمة ومنطبقةعلي الأنظمة الأقتصادية وموصلة لرخاء المجموع . فنحن قبل كل شيء أعوان التقدم العام نقوم للوطن المصري بواجبات بنوية يذاع سناها في المستقبل من فوق مداخن وأفران مصانعنا (١٢٠).

وطالب نوس بالحماية الجمركية فقال :

" إننا لا نطلب دون شك حماية جمركية تفرض بمناسبة وبغير مناسبة ولا نرغب في حياة مصطنعة في وقت نري فيه جميع الحكومات تميل شيئاً فشيئاً ميلا واضحاً إلي صبغ إنتاجها بالصبغة الوطنية. ألم نر من مدة وجيزة أن أكثر الشعوب تعلقاً بحرية التبادل وأشدها انطلاقاً في المعاملات التجارية قد جنحت إلي اتباع مذهب التفضيل لغرض معاونة الجهود الصناعية الأهلية وذلك بمنحها جعولا تزيد علي قيمة الجهود نفسها .

فإن لمصر مركزاً ممتازاً يسمح بأقل معونة بترقية وتدعيم صناعاتها التي تتفق مع وسائلها العاملة والمعطلة. فيكفي لانطلاق صناعاتها تعديل بعض تعريفاتها الجمركية تعديلا يسيرا لا يلجأ فيه إلي إرهاق أهالي المستهلكين، والعدول عن فرض التكاليف المجهدة، وتسهيل استيراد الخامات وتصدير المصنوعات ورفع العوائق الجمركية عنها ،

وإلغاء ضرائب الإنتاج التي تعد من الأثار البالية لسياسة سدل عليها ثوب العفاء ، وجعل وسائل وأجور النقل المائي والحديدي والأنظمة الحكومية متفقة مع حاجات الاقتصاد الصناعي

وإن الاكتفاء بوسائل كهذه لتنشيط وتقوية الصناعات من غير تحميل الحكومة تكاليف مباشرة أو تضحيات مستديمة لبرهان علي الحيوية المحققة التي تغبطنا عليها كثير من البلاد . تلك حقوق نطالب بها ، ولسوف تعدها مصر في المستقبل من بين العناصر الأكثر فعلا والأشد قوة في رخائها والرغبة في جعل البلاد المصرية زراعية وصناعية في آن واحد تتعاون وتتساند فيها أفضل القوي الإنتاجية والصناعية هذه الرغبة ننميها بجد ، ونعلم نحن أهل الصناعة الذين لا تقهرهم أولي الصدمات ليس خرافة (١٢١)".

وفي عام ١٩٢٩ تحدث هنري نوس عن جهود الجمعية ، تحت العنوان التالي :"فكرنا وجهودنا وتمنياتنا تتجه دائما الي غرض مشترك هو رفاهية مصر واستقلال مواردها " فقال:

"من بواعث الفخار لجمعية الصناعات أن تظفر لمناسبة عقد جمعيتها العمومية السابعة بحضور نخبة من الخاصة الذين يغارون علي تقدم مصر وتتفق أمانيهم ومجهوداتهم في هذا السبيل

إن جمعية الصناعات المصرية تضم في الوقت الحاضر جميع القوي الإنشائية وتقريرها المسهب الذي قدمته هذا الصباح إلي جمعيتها العمومية يدل علي نشاط متزايد فعال كما يدل علي شعور بعظم المهمة ، لقد آذنت الساعة بأن تحدد مصر سياستها الاقتصادية وتعزم عزماً صادقاً علي استغلال منابع الثروة العديدة التي وهبتها لها الطبيعة .

وليس من شك في أن الزراعة التي هي أساس حياة مصر هي أصل كل أنتاج . إنما هذه كلما نمت وارتقت كلما احتاجت إلي العضد الصناعي الذي لا غني لها عنه . كذلك يقتضي التوازن الاجتماعي وتقدم الجماعات وهما عاملان ملازمان للرفاهية القومية باشتراك النشاط الزراعي مع النشاط الصناعي والتجاري . وفي هذا الميدان نضع لرفعة مصر آمالنا ومطامعنا التي أوقفناها عليها ونضع جهودنا وعزمنا الثابت في أن نكون لها بأكثر من ذلك .

ولكن الصناعة ، مبدعة الرقي وكاشفة النقاب عن العبقريات ، رسول العرفان ومطية التقدم الاقتصادي ، لها ان تشغل مكاناً ممتازاً في البناء القومي فقد تقدمت واتسع نطاقها ودلت علي مواضع للعمل المنتج لا شبهة فيها وصقلت مواهب كشفتها وفتحت أبواباً فسيحة للرزق في وجوه الطبقات العاملة .

والحكومة المهتمة بتمهيد السبيل للمستقبل وتدبير أعمال منتجة لسكان يتزايد عددهم من سنة لآخر بعد ما أصبحت الزراعة غير قادرة بمفردها علي استنفاد مجهوداتهم وكفاية مطالبهم أخذت اليوم في تنفيذ برنامج شامل للتعليم الفني والصناعي كفيل بما تبتغيه

ولو أتيحت لغيري الفرصة التي أتيحت لي ولبعض زملائي عندما عملنا في اللجنة التي تألفت برئاسة صاحب المعالي إسماعيل صدقي باشا لتنقيح نظم التعليم الفني لأدهشه ما يراه من ذكاء ومثابرة واجتهاد في التلقن والحفظ والتطبيق يتجلى في شباب ناهض قوي البنية نشط الفكر (١٢٢)".

وقال هنري نوس " أن الصناعة تفتقرا إلي المعونة والمساندة غير أن الصناعة التي يجب أن تكون ميداناً للعمل تتخبط في جو من الشك وتفتقر إلي المعونة مع أنها قدمت براهينها . وبالتجارب القاسية التي إجتازتها والتضحيات الكثيرة التي بذلتها قد كسبت حق الوجود والحياة

ولثقتي باهتمام الحكومة ارفع صوتي مناشداً أن تحذو حذو البلاد الاوربية والأمريكية وأن تقدم للصناعة المصرية عضدها التشريعي ومساعدتها المادية ، فأن طلباتنا مقصورة علي ميزات معتدلة هي أقل ما يمنح في جميع البلدان الأخرى . فنحن لا نريد معاضدة أعمال مصطنعة كما ولا نبغي إنشاء مشروعات غير مؤسسة علي قواعد طبيعية وسليمة ومتينة ولا نطلب مساعدة مثل هذه المشروعات علي البقاء .

إننا لا نرمي إلي الاستغناء الاقتصادي المطلق بل نقصد استخدام موارد البلاد الطبيعية ووسائلها في العمل ويدها العاملة استخداماً حكيما لصالح الاستهلاك وسدا لحاجاتها . وليس في اتخاذ مصر مثل هذا النهج المشروع في حدود الاعتدال وفي حدود قواها الإدارية والمالية ما يتنافر مع أي مبدأ محترم ولا مع أي تعاون كان ، كما وليس فيه ما يضعف علاقاتها التجارية التي دائما ما تحرص عليها، مع جميع أصدقائها ، حرصاً عظيماً يعود بالفائدة علي الجانبين (١٢٣) ".

يطلب هنري نوس الحماية الجمركية " وجمعية الصناعات التي عاونت في كثير من الأبحاث الهامة والتي لم تدخر وسعاً في تهيئة مواد البحث التي طلبها منها المجلس الاقتصادي أولاً والمصالح واللجان الخاصة بعد ذلك ، يهمها كثيراً أن يتناسق الاقتصاد المصري

فأمنيتنا أن تتحقق الإصلاحات المشرفة علي الحدوث علي الوجه الأكمل وأن تؤسس علي تكافل منتج . وأن تنقذنا التعريفات الجمركية الجاري وضعها من غير التجاء إلي الحماية المطلقة العديمة الفائدة بل والخطرة من نظام الرسم العام المفرد الذي لا تقوي أي بلد علي تحمل مساوئه والذي أطال عجزنا الاقتصادي وأن يستخلص من الوقائع الجارية ومن الجهود التي بذلت ومن الاتكال الباهظ الكلفة ومن حاجة مصر إلي تدعيم وتشريف إنتاجها ويدها العاملة ، نظام يوفق بين المصالح التي يندر تعارضها المطلق ويلطف من حدتها .

النقل وتعميمها ما يساعد علي الانتفاع بالقوي الكامنة في البلاد . ونحن جميعاً واقفون علي ما لمعالي عبد الحميد باشا سليمان من الهمة وبعد النظر في أعداد التدابير لمجابهة ازدياد الحاجة الي التبادل والنقل ، ورجاؤنا أن يضحي الوزير الإداري شيئاً للوصول إلي حل المسائل الكبرى المرتبطة بها الحياة الزراعية والصناعية أشد ارتباط . تلك المسائل التي أحياناً ما ينظر اليها مدير السكك الحديدية نظرة لا تنصرف دائما عن الاهتمام بالأرباح المتفاقمة

كذلك نعلم جميعاً كيف أن تشابك العلاقات الاقتصادية الحديثة يقضي أن تتقيد المصلحة الفردية بمصلحة المجموع ومصلحة الحكومة . ونفهم كلنا ما بيننا من التضامن وبين جميع القوي المنتجة في البلاد بجميع فروعها . ففكرنا وجهودنا وتمنياتنا تتجه دائما إلي غرض هام مشترك هو رفاهية مصر (١٢٤)".

خطاب المسيو هنري نوس عام ١٩٣١ تحت عنوان "اننا نتمي لمصر مستقبلا باهرا ، ومطالبة للارتقاء بالصناعة " قال فيه:

"إنه لموقف شكر وفخر دائم أن تتاح لأتحاد الصناعات فرصة انعقاد جمعياته العمومية ليرحب بنخبة أبناء مصر وخير ما أنجبته من حكام ورجال بارزين . فأرحب بكم أحسن وأجمل ترحيب

وإن في حضور صاحب الدولة رئيس الوزراء وأصحاب المعالي الوزراء حفلتنا لأكبر آيات التشجيع والتعضيد ، وإننا لمدينون لحضرة صاحب الدولة إسماعيل صدقي باشا رئيس الحكومة وإذا كنا قد اخترنا في هذه السنة ساحة المعرض الزراعي والصناعي مكانا لاجتماعنا لأن فيه البرهان الساطع علي ما بلغناه من النجاح وإنه لمشجع كبير وعمل خليق بالثناء ذلك المجهود الذي أبدته البلاد قاطبة في هذا المعرض في هذه الضائقة المالية التي تجتازها مصر والعالم .

وإن علي القسم الصناعي في هذا المعرض الذي هو ثمرة جهود الاتحاد تعلق آمال العالم الصناعي وتعقد أمانيه. وإني لأدعوكم الي زيارته زيارة دقيقة وستجدون فيه فوق ما تنتظرون من النشاط العظيم المتعدد الذي سيذكي روح حماستكم الوطنية.

إن انتشار الصناعة يسير بخطي فسيحة وتنوع المصنوعات المصرية وعظم قيمتها لا مجال للريب فيه فعلينا أن نحارب دعاة التشاؤم الذين ما برحوا يقولون أن المنتجات المعروضة ليست في مجموعها مصنوعات محلية.

ونحن نقول لهم انها مصنوعات محلية وأنها لدليل ساطع على هذه النهضة التي تصل نجاح اليوم بالخطوة الأولي التي خطاها مؤسسو الأسرة المالكة ولاسيما محمد علي الكبير والخديوي إسماعيل (١٢٥).

إن للصناعات أثرها في جميع مرافق الحياة. فلها أثرها في مستقبل الزراعة التي ترتبط بها كل الأرتباط ولها أثرها في إنماء مقدرة البلاد على الإنتاج العملي والفكري. إنها منشئة بقدر ما هي مربية وهي في اعمالها بعيدة النظر كل البعد ولكنها مع ذلك غير موفقة أو هي لم توفق بعد. إن آمالها لم تتحقق على ما تشتهي.

وإن تلك الجهود التي قامت بها في السنين العصيبة يوم لم تلق عونا ولا حماية، يوم كان قوامها رغبتها في الحياة وأملها في المساعدة، قد فتت في ساعدها وانهكت قواها.

إنها في حاجة إلي قطرات من الندي تنعشها، وبالفعل فقد رسم برنامج إنعاشها وهو يكون بإنتهاج الوسائل التي وافقت عليها الحكومة أو بالحري بتنفيذها علي الوجه الأتم الأوفي وهي

أولا: مراجعة التعريفة الجمركية وتنقيحها بحيث يتيسر مساعدة الصناعة الأهلية بما تستحقه في الحد الذي تسوغه وسائل إنتاجها .

وقد يكون من نتائج ذلك زيادة مؤقته في الأعباء ستخفف أو تتلاشي بالإكثار من الإنتاج وإنقاص كلفته . هذا هو سبيل النجاح وهي أعمال إذا أحسن النهوض بها أتت بأطيب الثمار

ثانيا : تفضيل الحكومة للمنتجات الاهلية متي كان الصنف موافقا والاسعار مقبولة

ولقد كان محمد علي أول من سار علي هذا المبدأ وقد أقرته الحكومة

ثالثا : تطبيق تعريفه السكك الحديدية بحسب ما تقتضيه حاله الاقتصاد الأهلي وهذا المبدأ هو من السداد بحيث لم يعترض عليه معترض لأنه بينما يحمي مصلحة السكك الحديدية يساعد الإنتاج ونحن علي يقين أن الوزارة موافقة عليه (١٢٦)".

" إن اتحاد الصناعات الذي يضم اليوم نحو ثلثمائة عضو والذي يشتد ساعده كل يوم بما ينضم إليه من الغرف النقابية خير ممثل للأسرة الصناعية وتكاد علاقته مع مختلف المصالح الحكومية تكون رسمية إلا أن الاعتراف به وقبوله في المداولات المتعلقة بالصناعة يجب أن يكون مباشراً ومستديماً

ولقد برهن الاتحاد في اشتراكه بالعمل مع هذه المصالح علي خبرة واسعة وكانت مساعدته لها فعالة صادقة ، ويقول حضرة صاحب العزة محمد طلعت حرب بك أننا في حاجة إلي عقول وعمال مهرة ورؤوس أموال.

ونحن نقول أن كل هذا متوفر لدينا ,إن الاتحاد الذي يسرنا ونفخر أن نري فيه الكفايات المصرية تنمو وتسطع لا يميز البته في تعبئة قواه بين أبناء البلاد والمستوطنين فيها ، وإذا كان لنا أن نميز فإنما يكون ذلك في فتح صدورنا وقلوبنا لمصر.

إن علي تبادل الشعور وفي العمل المشترك وتوحيد الجهود والمصالح ورؤس الأموال يتوقف نجاحنا في المستقبل ، هذا هو المبدأ الذي ينسق التضامن الاقتصادي الذي لا يمكن علي توالي الزمن أن نحيد عنه. إننا نتمني لمصر مستقبلاً باهراً وسنعمل علي ان يكون لها هذا المستقبل انه لجدير بأن تعقد الآمال الكبيرة علي هذه الأرض المقدسة التي قال فيها الشاعر :

"إن طميها ينبت نباتاً ونباتها ينبت رجالا" "(١٢٧) .

أحاديث هنري نوس عامي "١٩٣٢ ، ١٩٣٣" عن الصناعة والاتحاد:

١٩٣٢ في هذا العام وصل المستر باتلر مساعد مدير مكتب العمل الدولي بجنيف بغرض وضع نظام لمكتب العمل المصري بالاشتراك مع مديرة المستر جريفز وكان حضوره فرصه لهنري نوس الذي دعاه لزيارة اتحاد الصناعات وأعد له استقبالاً في نادي محمد علي يوم ١٩ فبراير ١٩٣٢.

وتحدث هنري نوس مرحباً بالمستر باتلر وكانت فرصة ليتحدث عن اتحاد الصناعات والتطور الصناعي في مصر ، وذكر نوس ما يفيد أن الصناعة ولدت في مصر ضعيفة إلا أن لاتحاد الصناعات الفضل في السير في طريق تقدمها وتشغيل مئات العمال [١٢٨] . وفي نفس عام ١٩٣٢ خطب هنري نوس في حفلة الغداء الذي أعدته جمعية اتحاد الصناعات بمناسبة السنة العاشرة للجمعية .

وكان حديثه تحت عنوان " نحن الآن في زمن التحول فلنعمل له " ، حضر هذا الاحتفال رئيس الوزراء والوزراء والنواب والكثير من رجال الدولة البارزين ، وأثني نوس علي الحكومة لإنها أصبحت تشجع الصناعة المصرية وتفضلها ، رغم وجود المنافسة القوية للصناعات المصرية ، وقدمت الحكومة تسهيلات لكثير من الصناعات ، وبالرغم من كل التطور إلا أن نوس قال أن الصناعة مازالت في حالة من الضعف بالرغم من الأمل والانتعاش ، وأشاد نوس بطلعت باشا حرب الذي طالب بتدعيم الزراعة بصناعة قوية والسير في طريق التصنيع ونهضة البلاد . بالرغم من التعريفة الجمركية ما زال رجال الصناعة يشكون منها ولم يكن لها الفوائد المرجوه[١٢٩].

تحدث هنري نوس في حفلة الاتحاد السنوي في ٢١ ابريل ١٩٣٣ وكان عنوان حديثه "فإنما هي المخاطر المالية مصدر الفوضى التي يجب تجنبها " [١٣٠] .

الجمعية العمومية الثالثة عشر لاتحاد الصناعات في اول مايو ١٩٣٥:

تحدث هنري نوس عن بعض الشئون الاقتصادية واتحاد الصناعات وفي ذلك قال:

" إن صح أن تتابع الدلائل علي إنقشاع الأزمة العالمية تقف في سبيله من حين الي آخر مشاكل تبعث علي شيء من القنوط فإن تكرر ظهور هذه الدلائل مما يبرر ثقتنا بالمستقبل

لقد خف أثر الويلات التي جرتها الازمة ، إلا أن هذه السياسة الرشيدة تتعارض مع الآراء التي تسود بعض الموظفين الموكول لهم أمر حماية الصناعة الناشئة فهؤلاء يرون أن الصناعة التي لا يمكنها ان تسد جانبا عظيما من الأستهلاك المحلي ليست جديرة بالحماية وأن منحها هذه الحماية إنما هو تفضيل ليس من ورائه إلا إرهاق المستهلكين "(١٣١)

"واذا ما نحن ضربنا صفحاً عما طالما شاهدناه في هذه السنين الأخيرة من تخفيض المنافسين الأجانب لأسعارهم إلي حد يزيد عن الحماية الجمركية المطلوبة كلما ظهر في السوق صنف جديد من الأصناف التي تنتجها البلاد الأمر الذي يحول دون تعرض المستهلك للخسارة فضلا عن أن القدر المطلوب من الحماية هو في الغالب غاية في الأعتدال وليس الغرض منه إلا مواجهة التخفيض الذي يمنحه المنتج المحلي لتجار القطاعي لحملهم علي قبول الصنف الجديد قلنا إذا نحن ضربنا صفحاً عن هذا الأمر الهام الذي لا نزاع فيه أفلا يكون من وراء هذه الفكرة السلبية إلا وضع العراقيل أمام الصناعة إذ ليس ثمة غير واحدة من اثنين فأما أنهم يريدون تشجيع الناس علي إنشاء صناعات يرجي لها التقدم وحينئذ يجب ان تقدم لها الوسائل المعتاد الأخذ بها في مثل هذه الأحوال في كل مكان لتتمكن هذه الصناعات من أن تتقدم بقدم ثابتة ولكي ترسخ قدمها يجب أن يكون تقدمها بطيئا فيجب إذن أن لا تطالب بما هو غير معقول من التحتيم عليها بسد الجانب الأعظم من الاستهلاك المحلي بمجرد إنشائها . أما هذه الوسائل فهي : الحماية الجمركية وتشجيع المصانع الجديدة بإعفائها من دفع الرسوم الجمركية علي المعدات والمواد الأولي التي تستورد من الخارج لإنشائها ومدها بالأرض التي تبني عليها مصانعها وإقراضها المالي بفوائد قليلة وإعفاؤها من دفع الضرائب والرسوم المفروضة عليها . وأما يعدل بتاتاً عن كل التوسيع الصناعي الذي تقتضيه زيادة حاجات البلاد الاجتماعية والاقتصادية (١٣٢) ".

" إن الأمم الحديثة لا غني لها عن الاتجار فيما بينها وأزدياد التبادل معناه فسح المجال في الأسواق لمنتجات مختلف البلدان . والإنتاج مهما بلغ من شأنه لا يعد مفرطاً فيه إذا انتشر إستعمال المنتجات بين عامة الشعب في جميع أقطار العالم . وما ضعف الاستهلاك إلا نتيجة العراقيل التي تعيق سير التقدم العام ، إن العمل في

سبيل التجديد الأقتصادي واجب علي الجميع والطريق إلي الخلاص يتوقف أمره علي إنفاق الجميع علي ما يجب بذله من الجهود و قيام جميع البلدان بهذه الجهود في وقت واحد .

وفي مقدور مصر أن تساعد علي ذلك بالتدرج في تعديل تعريفتها الجمركية ولا سيما بإعفاء المواد الأولية ونصف المشغولة وأدوات الصناعة ولوازمها في حدود المستطاع من الرسوم المفروضة عليها وعندئذ تزداد وارداتنا وتنهض صناعتنا وتزيد مقدرة السكان علي الشراء ، وإنا لعلي يقين من أن هذه الأمور لن تغيب عن أعضاء البعثة التجارية التي أوفدت إلي لندن والتي نرجو لها كل توفيق .

وكان من آثار السياسة الاجتماعية التي انتهجتها الحكومة أن أصدرت طائفة من القوانين في السنة الماضية من شأنها تنظيم عمل النساء والأحداث في المصانع وأعدت طائفة أخري من مشروعات القوانين التي يقصد بها تعيين أرباب الأعمال وعمالهم وما لهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات (١٣٣) ".

" واذا ما أرادت مصر أن تظل في مقدمة بلاد الشرق لن يتيسر لها ذلك إلا إذا عملت علي ترقية صناعتها التي لا سبيل إلي الرخاء والتقدم بدونها لذلك كانت الصناعة خليقة بأن تخصها السلطات العامة بقسط وافر من عنايتها ولا أدل علي أن هذه العناية لن تعوزها من تلبية ممثلي الحكومة لدعوتنا ومشاركتهم في طموحاتنا للنهوض بالصناعة .

وليس العمل علي إنهاض الصناعة مقصوراً علي فريق دون آخر بل هو في حاجة إلي معونة الجميع ولقد كانت رؤوس الأموال والأساليب الصناعية الأجنبية نعم العضد للصناعة القومية فيحق لها إذن أن تشاطرها ثمار ما تجنيه من وراء هذا التعضيد .

ولا يفوتنا بعد ذلك أن الصناعة والزراعة ما برحتا منذ القدم تسيران في مصر جنباً الي جنب ، هذا وقد أخذ أعضاء الاتحاد يزداد يوماً بعد يوم وانضمت إلي النقابات المنتمية إليه نقابة جديدة هي نقابة الأرز ويعمل أصحاب المطاحن الآن علي إنشاء نقابة لهم تنضم إلي أخواتها تحت لواء الاتحاد ويري من ذلك أن نطاق الجهود التي

أخذ الاتحاد علي عاتقه القيام بها في سبيل التضامن الأخذ في الاتساع وأن أثره يزداد وضوحاً يوماً بعد يوم (١٣٤) ".

" غير أن للاتحاد أمنية أخري غالية يود تحقيقها هي توثيق عري التعاون بينه وبين المصريين من أعضاء أسرتنا الصناعية الكبرى ومواصلة الكثيرين منهم علي الاشتراك في العمل ولبلوغ هذا الغرض قرر مجلس إدارة الاتحاد تأليف لجنة قصرت عضويتها علي زملائنا المصريين في المجلس وكلهم من الشخصيات البارزة كأصحاب الدولة والمعالي والسعادة والعزة اسماعي صدقي باشا وحافظ حسن باشا وأمين يحيي باشا وأحمد عبود باشا ومصطفي الصادق بك وحضرات عبد المجيد الرمالي بك وعبدالله فكري أباظة بك وسيد اللوزي بك ولا حاجة بي إلي الإشادة بما لهم جميعاً من الخبرة الواسعة والمكانة السامية في عالم الأعمال.

هذا ونطلب ونشجع الاشتراك في أعمال هيئاتنا الإدارية ولجان النقابات المنتمية إلي الاتحاد للعنصر الوطني وإننا لنرحب كل الترحيب بذوي الغيرة الصادقة ممن يودون الانضمام إلينا تعضيداً لنا فيما نقوم به من الأعمال في سبيل المصلحة العامة.

فإذا ما أتحدنا فإن ثمار الجهود التي نبذلها لخير مصر لن تبطئ أن تأتي أكلها وهي ملك مشاع لكل من وقفوا أعمالهم علي خدمة هذه البلاد وحبوها بحبهم سواء في ذلك بنوها أو الذين اختاروها موطناً لهم (١٣٥)".

الجمعية العمومية الرابعة عشر لاتحاد الصناعات في ٣٠ مارس ١٩٣٦:

تحدث هنري نوس عن بحث بعض الشئون الاقتصادية ، واتحاد الصناعات وأكد في هذا الاجتماع أن الصناعة هي أهم مصادر النشاط الاقتصادي ، وفي ذلك قال: " إن الاتحاد المصري للصناعات وإن كان لا يزال في أنشط أدوار نموه قد قطع مرحلة عظيمة من مراحل حياته ولقد أصبح اليوم قوة يعتد بها والدلائل ظاهرة في تقدم الصناعة القومية .

أن المصانع المنضمة إلي الاتحاد ، وعددها نحو ٣٣٠ مصنعا ، يبلغ مجموع رؤوس أموالها ٨٠ مليونا من الجنيهات ، وأن عدد من يرتزق منها من العمال المصريين يبلغ ١٥٠ ألفا إذا أضيف اليهم من يعولونهم كان مجموعهم ٦٠٠ ألف ويبلغ ما تنفقه عليهم

من الأجور أكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات في السنة ، وأن نصيب هذه المصانع في حركة التجارة الداخلية والخارجية تربو قيمته علي ١٠٠ مليون جنية من البضائع وهذا يؤكد أهمية الصناعه في النشاط الاقتصادي " (١٣٦) .

وفي هذا الاجتماع تحدث وزير المالية أحمد عبد الوهاب باشا ، وجاء حديثه مؤكد رقي اتحاد الصناعات ودور رئيسة هنري نوس في النهضة الصناعية .

وفي ذلك قال : " فمنذ أن نشأ اتحاد الصناعات كان لي حظ الأصغاء المرة بعد المرة الي الكلمات الرصينة التي يلقيها علينا جناب نوس بك ولقد تتبعت باهتمام خاص عاما بعد عام الخطوات الحثيثة التي سار بها الاتحاد في طريق التقدم حتي أصبحت يخيل لي أن قيام الاتحاد والنهضة الصناعية مترادفان لمعني واحد ما لبثت أرقب توسع أغراضه وتكاثر أعضائه وتنوع مناحي نشاطه وإزدياد النقابات المنتمية إليه حتي أبصرته اليوم عنصراً عاملا قوياً من عناصر الاتحاد القومي " (١٣٧).

<u>الجمعية العمومية لاتحاد الصناعات عام ١٩٣٨ (الاجتماع الأخير لهنري نوس):</u>

تحدث هنري نوس في آخر سنوات عمله في مصر وهو عام ١٩٣٨ مرتين الأولي في ١١ يناير ١٩٣٨ ، وفي هذا الحديث رحب هنري نوس بدولة إسماعيل صدقي باشا وزير المالية وغيره من الوزراء وانتقل بحديثه الي ضرورة تشجيع الصناعات الأهلية والمحافظة عليها (١٣٨) .

وفي المرة الثانية تحدث في ١٨ ابريل ١٩٣٨ بمناسبة قدوم مستر تبلر مدير مكتب العمل الدولي والذي جاء إلي مصر في زيارته الثانية ، وكعادة هنري نوس تحدث عن اتحاد الصناعات وسيره في طريق التقدم ورعاية شئون الصناعة والنقابات (١٣٩) .

وفي ذلك تحدث هنري نوس وقال : " إن القوانين التي سُنت في مصر لتحديد ساعات العمل ونوعه للنساء والأحداث والتعويض عن الجروح والموت والعجز عن العمل ونوعه للنساء والأحداث والتعويض عن الجروح والموت والعجز عن العمل هي قوانين تتفق مع رغائبنا التي سعينا لتحقيقها منذ أمد بعيد .

بحثنا القوانين التي تُعد الآن لعقد العمل والتأمينات ومواعيد إقفال المحال التجارية كما بحثنا قانون نقابات العمال الذي لا يقل عنها شأنا وإن ذكر بعدها ورفعنا ما عن لنا

في شأن جميع هذه القوانين من ملاحظات بنيناها علي تجاربنا وأظهرنا ما فيها من مواضع نقص ووافقنا علي نصوص هامة ولفتنا الأنظار إلي الخطر الذي تنطوي عليه نصوص أخري مبتسرة من شأنها أن تضعف من كفاية الصناعة التي هي مورد رزق العمال أو تفت في عضدها وكل ما نوده في شأن هذه القوانين هو أن تكون الضمانات والواجبات التي تنص عليها موضع التريث وأن تكون متبادلة بين أصحاب الصناعات والعمال .

ذلك لأن المزايا والحقوق والأمن يجب أن لا يخص بها فريق دون الآخر بل يجب في كل التدابير السليمة التي يقصد بها إلي حماية العمل أن يعني بصاحب العمل الذي يحمل علي عاتقه مسؤولية علي أعظم جانب من الأهمية للمجموع تتصل بواجبه الذي يقضي ببقائه وسهره علي المستقبل " (١٤٠) .

لكل ذلك يجب التزام جانب الحيطة في سلوك هذا السبيل لكي يضمن الثبات كما يجب مراعاة للظروف الخاصة بمصر وعدم توسيع شقة الخلاف بين الطبقات العاملة الزراعية منها والصناعية فليس هجر المزارع التهافت علي سكني المدن بالأمر المرغوب فيه .

يجب أن يؤخذ بالإنسانية والعطف في حدود المعقول المحتمل وأن لا تزاد الأعباء إلي حد مفرط الارتفاع تترتب عليه آثار تمس صاحب العمل دون غيره (١٤١) ".

كان هذا هو الاجتماع الأخير لاتحاد الصناعات برئاسة هنري نوس ، وكان بكامل صحته ونشاطه، ثم سافر إلي وطنه بلجيكا في اجازه اعتيادية إلا انه لم يعد ، فقد شاءت إرادة الله أن يموت في بلاده ويدفن بها ،وفجع اتحاد الصناعات وكل محبيه من المصريين الذين تعاملوامعه من رجال المال والأعمال والسياسة والاقتصاد .

وأقام اتحاد الصناعات حفلا لتأبينه جاء فيه :

" في ذمة الله هنري نوس بك (ولد في هاسيلت في ٢٧ مارس سنة ١٨٧٥وتوفي في بروكسل في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٣٨) شاءت العناية الإلهية أن تكون وفاة هذا الرجل العظيم وفاقا لما كان يدين به طوال حياته الحافلة بجلائل الأعمال من تقديس الواجب وإخلاصه لأسرته . فقد سطت عليه يد المنون فاختطفته من بين زوجته وأولاده وهو أشد ما يكون قوة ونشاطاً وقدرة علي العمل فكان نعيه خطبا لا تقاس به الخطوب عم الرزء فيه

فبكاه الأهل والأصدقاء والمعجبون به وكل من أسعده الحظ بمعرفته وثكلت به البلجيك راحلا من أنجب أبنائها البارزين وممثلا من خيرة ممثليها الأكفاء الصادقين وفقدت منه مصر وطنه الثاني نزيلا أمنياً وصديقاً حميما أدرك مصلحتها وخيرها وأحبها حباً لا يقل عن حبه لوطنه الأول وكان لها من المخلصين وبكي الاقتصاد القومي ذاهباً كان من أكبر العاملين علي إزدهاره ورفع مناره وخسر رجالات مصر زميلا كان من أكثرهم نشاطاً وأبعدهم همة وأشدهم غيرة علي التضامن الإنساني هو الذي عنوان فخارهم .

أما الاتحاد المصري للصناعات فيندب قائدا طالما رفده تدبيره واستضاء برأيه رئيسا تولي مقاليده منذ تأسيسه فأظهر من الكفاية النادرة واللياقة الفائقة والإيمان الوطيد والغيرة المتناهية ما سار به في سبيل التقدم المطرد فلا عجب إن عز فيه العزاء ولم يكن من سبيل إلي السلو والتأساء.

كان هنري نوس بك رئيساً بأدق معاني الكلمة إذا نادي الواجب كان أول الملبين ولا القيت عليه تبعة إلا وكان لها من المقدرين ولا تولي عملا إلا نفخ فيه روح الحياة وأداه علي خير ما يؤديه المخلص الأمين وكان رحمه الله قليل الرفق بنفسه شديداً عليها في تأديه الواجب شدته علي مرؤوسه إن لم يكن أكثر منها لا يرضي بالتبجيل إن لم يكن ثمة ما يدعو اليه ولا يتواني في الاشتراك في كل عمل نافع والمساهمة في كل مشروع مفيد وكان أقدر الناس علي اكتساب محبة الناس والمحافظة عليها .

لقد كان هنري نوس بك نعم الرئيس ونعم المبادر إلي صالح الأعمال فلنطو القلوب علي تذكاره ولننهج سبيله فيما رسمه لنا ولنطبع علي غراره والله المسؤول أن يتولاه بفضله وإحسانه ويتغمد روحه الطيب برحمته ورضوانه " (١٤٢) .

خاتمة

من الأمانة والعدل ان نعطي لأصحاب الحق حقهم في ذكر أثرهم ودورهم في العمل والبناء لصالح كل المجتمع .

من هؤلاء هنري جوزيف نوس ، البلجيكي الذي جاء إلي مصر باحثاً عن تحقيق حلمه في زراعة وصناعة السكر ، وبالفعل لقد حقق هنري هذا الحلم والأمل وأصبح مالكاً لأكبر مصانع السكر في جنوب مصر وحققت شركته لصناعة السكر نجاحاً كبيرا ومكاسب لصاحب الشركة نوس بك ولمصر وكل المصريين .

أضف لذلك أن هنري نوس كان واحدا من رجال الصناعة وأعمدتها وكان حرصه دافعاً له علي تأسيس اتحاد الصناعات المصرية عام ١٩٢٢ هذا الاتحاد الذي اصبح بفضل رئاسة هنري مسئولا عن تطوير الصناعة وتحديثها والتواصل باستمرار مع رجال الإدارة لسد كثير من ثغرات العمل الصناعي ، والسعي لجعل الصناعة لا تقل أهمية عن الزراعة في مصر ، وأصبحت بالفعل مصر بفضل هنري نوس وغيره من رجالات الصناعة مثل طلعت باشا حرب أصبحت بلدا صناعياً مثلما هي بلد زراعي في المقام الأول .

ولأن هنري نوس من مشاهير رجال المال والأعمال والصناعة فقد كان متشعب العلاقات واسع الاتصالات وكان أول هؤلاء الذين كان علي صله بهنري نوس الملك فؤاد الذي قرب اليه هنري نوس واصبح محل ثقته لخدماته التي قدمها في مصر للصناعة والمال والأعمال ، أصبح ايضاً قريب الصلة من كل رجالات عصرو سياسته ، ومن أهم صدقات هنري نوس كانت مع إسماعيل صدقي باشا رئيس الوزراء والذي تقلد الكثير من مناصب الإدارة في مصر علي امتداد تاريخه الوظيفي ، كان نوس قريباً جداً وباستمرار من إسماعيل صدقي باشا من كل المناسبات تجده حاضراً مع هنري نوس وحتي كل اجتماعات هنري الهامة والتي منها جمعية اتحاد الصناعات المصرية ومن اهم أصدقاء هنري نوس ايضاً يوسف اصلان قطاوي وهو واحد من اكبر واهم رجالات يهود مصر مالاً وعملاً وجاهاً فقد كان رئيساً للطائفة اليهودية مشاركاً في اكثر الشركات والبنوك والأنشطة الاقتصادية استفاد وأفاد كل منهما من الآخر وغير قطاوي ما من يهودي في مصر من

أصحاب الجاه والمال الا وكان علي صلة بهنري نوس ولذلك قيل ان هنري يهودي الديانة وان شكك البعض في ذلك وانه مسيحياً وليس يهودياً وليس هذا هو المهم ، فالاهم انه رجل احب مصر وعاش فيها من مطلع شبابه وحتي مماته ، كانت مصر بالنسبة له ارض الامل والعمل ارض الثروات ارض الفرصة التي يجب ان يغتنمها كل باحث عن نجاح وتحقيق الثروه .

شارك هنري نوس في مجالس الكثير من الشركات العاملة في مصر منها الشركات البلجيكية وغير البلجيكية وكذلك البنوك وبيوت التجارة والشمس وشركات النقل وغيرهم ، لم يترك هنري نوس فرصه مشاركة ونجاح في مصر الا وكان واحداً من رجالاها وابطالها في تحقيق النجاح وجني الثروة والي جانبها تأتي الشهرة والعلاقات .

سجل هنري نوس نشاطه وكتب أفكاره مشاركاً مع غيره في بعض الإصدارات التي كانت تابعة لاتحاد الصناعات واهم هذه الإصدارات مجله التجارة والصناعة وهي دورية تصدر كل شهر مره وهذه الدورية كانت من اهم اهمال اتحاد الصناعات بالمشاركة مع مصلحة التجارة والصناعة ، والمصلحة الأخيرة هي صاحبة إصدارها ، الا ان اتحاد الصناعات هي المحرك لفكرتها الدائم للنشر والمشاركة فيها من قبل الخبراء والمختصين ، وفيها ينشر كل جديد مفيد للاقتصاد المصري بشكل خاص والاقتصاد العالمي بشكل عام فهي متنوعة في موضوعاتها التجارية والصناعية وارشاداتها واخبارها مع نشرها للوثائق الاقتصادية المطلوب نشرها للاستفادة منها بشكل عام .

استفادت الوزارات المختلفة ايضاً من خبرة وهمة الصناعي والتجاري ، فقد دخل عضوا في الكثير من اللجان التي تشكله الوزارات والمصالح فوزارة المعارض تحرص علي ان يكون هنري نوس واحد من الخبراء للإفادة في تطوير وترقيم التعليم الفني وكذلك وزارة التجارة والاقتصاد وحتي وزارة الداخلية كان هنري نوس عضوا فنياً في بعض اللجان التي تشكلها الداخلية لحل مشاكل ودراسة موضوعات اقتصادية من ذلك انه كان عضوا في وزارة الداخلية للتفاوض مع إضرابات العمال وفض اضرابهم وتحقيق مطالبهم وكان عضواً أيضا في لجنة الإسعاف والمساهمة في تطويرها وتحقيق أهدافها وغير ذلك الكثير والكثير .

وفي ختام هذا البحث يوضح انه ليس اقل من ذكر دور هؤلاء الرواد الأجانب وفضلهم في تطوير الكثير من برامج تحديث مصر في الزراعة والصناعة و التجارة والتعليم، فكان فضل هنري نوس فضلاً كبيراً يجب ان نشير اليه ونذكره بالفضل ، نعم ان نوس خيره من الأجانب كانت فائدته كبيره ومصالحهم مجابه هذا صحيح .

ولكن ذلك لا يمنع ابدا من ذكر مآثرهم وفضلهم، وبذلك نضرب المثل في ذكر مآثر الأخرين ودورهم في نهضة مصر وتنميتها وهذا لا يقلل ابدا من دور المصريين الذين كانت لهم نفس المشاركات والنجاحات في كافة ميادين الاقتصاد وخطط التنمية والتعمير.

الهوامش:

(١) بلجيكا: ويكبيديا ar.wikipadia.org/wiki/

(٢) زاهر رياض: استعمار افريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥، ص ص ١٤٣-١٤٦.

(٣) نفس المرجع السابق: ص ٤٤٦.

(٤) نفسه: ص ص ١٤٣ – ١٤٧.

(٥) Henry Naus Bey: Recueil Des Discours Prononces , ALA , Federation Egyptienne – des industries , P.IV

–Extrait de l'Egypt industrielle, Avec L'autorisation de la federation Egyptienne de industries

- Public au profit de L'association internationale d'assistance publique

Imprimerie pal barbey, le caire 1939 .

- **ديموغرافيات بلجيكا**

Stringfixer.com/ar/Demographics.of.Belgium

(٦) مصلحة عموم الإحصاء والتعداد: تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩٣٧، المملكة المصرية، جداول عامة، جـ٢، المطبعة الاميرية، القاهرة، ١٩٤٢، ص ٤٤.

(٧) Henry Naus : op.cit .p IV

(٨) نبيل عبد الحميد: الأجانب وأثرهم في المجتمع المصري ١٨٢٢-١٩٢٢، جـ ١، التحديد القانوني للأجانب وأثرهم الاقتصادي والسياسي، مكتبة نانسي، دمياط ٢٠٠٤، ص ص ٤٢ – ٤٤.

(٩) زاهر رياض: المرجع السابق، ص ص ١٤٣-١٤٤.

(١٠) مصطفي عبيد: سبع خواجات، مركز انسان للدراسات والطباعة والنشر ٢٠٢٠، ص ١٦

(١١) عبد الحميد البطريق، عبد العزيز نوار: التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة الي مؤتمر فينا، دار النهضة العربية، بيروت لبنان ب. ت، ص ص ٣١٥- ٣٢٥.

- عبد العزيز نوار، عبد المجيد نعنعي: التاريخ المعاصر. اوربا من الثورة الفرنسية الي الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت لبنان ب. ت، ص ٣٠٨.

(١٢) مصطفي عبيد: المرجع السابق، ص ١٦ -١٧.

(١٣) ديموغرافيات بلجيكا

Stringfixer.com/ar/Demografics-of-Belgium

(١٤) - alborsaanews.com 15/5/2015

- skynewsarabia.com

(١٥) مصطفي عبيد: المرجع السابق، ص ١٨

(١٦) نفس المرجع: ص ١٦.

يوري. م. كويڤرا اسميت: هو أستاذ تاريخ الشرق الأوسط بجامعة حيفا، نفس المرجع.

(١٧) عبد الحميد سعيد https://www.marefa.org/

(١٨) عرفة عبده علي: يهود مصر منذ الخروج الأول الي الخروج الثاني، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٢٦٥.
(١٩) نفس المرجع: ص ٢٥٣.
(٢٠) دار الوثائق القومية: مصلحة الشركات، شركة أراضي وادي كوم امبو المساهمة، "محفظة رقم (١١٤) "، ملف رقم١٨٢ /٣ /٢١ ط.
- نبيل عبد الحميد: النشاط الاقتصادي الأجانب وأثره في المجتمع المصري ١٩٢٢ -١٩٥٢، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢، ص ص ١٢٩/ ١٣٣.
- نبيل عبد الحميد: اليهود في مصر ١٩٤٧ - ١٩٥٦، ط٢، مطبعة نانسي، دمياط، ٢٠٠٤، ص ص ٧٤ -٧٦
(٢١) نبيل عبد الحميد: النشاط الاقتصادي الأجانب وأثره في المجتمع المصري ١٩٢٢ -١٩٥٢، المرجع السابق، ص ٢١٨ - ٢١٩.
(٢٢) راجع – مصطفي عبيد: المرجع السابق، ص ٢١.
- الحوار المتمدن: عبد المنعم عبد العظيم، صور من تاريخ الحركة العمالية بمصانع السكر في مصر، العدد ٢٠٠٤، ١١ -٨ -٢٠٠٧، ص ١.
https://www.alhewar.org
(٢٣) وزارة المالية: تقرير المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان لسنة ١٩٠٨، ترجم في إدارة المقطم وطبع في مطبعته ١٩٠٩، ص ١٩.
(٢٤) وزارة المالية: مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان لسنة ١٩٤٧، جـ٢، المطبعة الاميرية ١٩٤٢، جـ ٢، ص ٣٨٤، نبيل عبد الحميد: النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري ١٩٢٢ -١٩٥٢، هيئة الكتاب ١٩٨٢، ص ٤١
(٢٥) مصلحة عموم الإحصاء والتعداد: تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩٣٧، المملكة المصرية، جداول عامة، جـ٢، المصدر السابق، ص ص ٢٣٤-٢٣٥، ٢٤٢ -٢٤٣.
(٢٦) نفس المصدر، ص ص ٢٥٤ /٢٥٥، ٢٦٢ / ٢٦٣.
(٢٧) نبيل عبد الحميد: المرجع السابق، ص ٦٧.
(٢٨) إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استقلالها الرئيس في مصر يونيو ١٩٤٢، المطبعة الاميرية ١٩٤٣، ص ٥١.
(٢٩) نفس المصدر: ص ص ١٧٣ - ١٧٨.
(٣٠) نفس المصدر: ص ص ٧٨ - ٧٦.
(٣١) نفس المصدر: ص ١٥٢- ١٥٣.
(٣٢) نفس المصدر: ص ١٥٩-١٦٠.
(٣٣) عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي، طـ ٥، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩، ص ص ٥٠٩ -٥١٠.
(٣٤) David S. Landes: Bankers and Pashas , landon ,1958, p.129
(٣٥) زينب عمر محمود حسين: صناعة قصب السكر في مصر ١٩١٤-١٩٥٦، مجلة الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإنسانية، العدد ١٦، ٢٠١٥، ص ٩٧.
(٣٦) عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، جـ ٢، طـ ٤، دار المعارف، ١٩٨٧، ص ٢٥١.
(٣٧) تاريخ مصلحة الدومين (قومسيون الأملاك الأميرية) ١٨٧٨ – ١٩١٣، مكتبة نانسي، دمياط، ٢٠١٠، ص ١٧.
(٣٨) البنك الأهلي المصري ١٨٩٩ - ١٩٤٨: مطبعة البنك الأهلي، روض الفرج، ص ١٨.
(٣٩) نبيل عبد الحميد: اليهود في مصر، ١٩٤٧-١٩٥٦،المرجع السابق ، ص ص ٣٣/٣٤
(٤٠) البنك الأهلي المصري ١٨٩٨ / ١٩٤٨: المصدرالسابق، ص ١٨.
(٤١) دار الوثائق القومية: مصلحة الشركات: الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير، "محفظة رقم ١٤٦ "، ملف ١٨٢ – ٣ / ٧، جـ ٢.
(٤٢) دار الوثائق: مصلحة الشركات، ملف قسم الجمع والتسجيل " الموضوع طلب ملف وامتيازات قديمة خاصة بمصلحة الشركات لدار الوثائق القومية، ص١٢.
(٤٣) دار الوثائق القومية: مصلحة الشركات: " محفظة رقم (١٤٦) "، المصدر السابق.
(٤٤) إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استقلالها الرئيس في مصر ١٩٤٩ ،١٩٥٠، المطبعة الاميرية ١٩٥٢، ص ٤٨٠-٤٨١.
(٤٥) دار الوثائق القومية: مصلحة الشركات، " محفظة رقم (١٤٦) "، المصدر السابق.
(٤٦) زينب عمر محمود: المرجع السابق، ص ١١٨
(٤٧) نفس المرجع: ص ١١٩.

(٤٨) الحوار المتمدن: عبد المنعم عبد العظيم، صور من تاريخ الحركة العمالية بمصانع السكر في مصر، المرجع السابق، ص ٢.
(٤٩) زينب عمر محمود: المرجع السابق، ص ١١٩.
(٥٠) مصطفي عبيد: المرجع السابق، ص ٢٢.
(٥١) عبد المنعم عبد العظيم: المرجع السابق، ص ٢.
(٥٢) مصطفي عبيد: المرجع السابق، ص ٢٢.
(٥٣) زينب محمود عمر: المرجع السابق، ص ١٢٠.
(٥٤) دار الوثائق القومية: مصلحة الشركات: تقرير مرفوع من مجلس الإدارة الي الجمعية العمومية في ٢٢-١٠-١٩٥٦ " محفظة رقم ١٤٧"، ملف ١٨٢- ٦١٠/٥، جـ ١، ص ٢٥ -٢٦.
(٥٥) قانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٣١ بتاريخ ١٩٣١/٢/١٢
Site eastlaws.com
(٥٦) دار الوثائق القومية: مصلحة الشركات " محفظة رقم (١٤٧) "، المصدر السابق، ص ٢٦.
(٥٧) نفس المصدر: ص ٢٤.
(٥٨) قانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٣١: المصدر السابق.
(٥٩) نفس المصدر.
(٦٠) نفس المصدر.
(٦١) نفس المصدر.
(٦٢) Annuaire statistique d'legypte: imprimeri nationale le caire,cairo ,1925 ,p.92.

(٦٣) وزارة التجارة والصناعة: " الكتاب السنوي لمصلحة التجارة ١٩٣٨"، المطابع الاميرية، بولاق، القاهرة ،١٩٣٨، ص ص ٣٥، ٣٨.
(٦٤) نفس المصدر.
(٦٥) نفس المصدر: ص ٩٦.
(٦٦) نفس المصدر: ص ٩٩.
(٦٧) رؤوف عباس حامد محمد: الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢، المجلس الاعلي للثقافة ٢٠١٦، ص ٨٧.
(٦٨) الكتاب السنوي لمصلحة التجارة ١٩٣٨: المصدرالسابق، ص ١٨٥.
(٦٩) نفس المصدر: ص ٢٧٠.
(٧٠) نفس المصدر: صفحات مختلفة من ص ص ٢٠٠ / ٢٧٠.
(٧١) نفس المصدر: ص ١٩٢.
(٧٢) نفس المصدر: ص ٢٨٠.
(٧٣) نفس المصدر: ص٢٥١.
(٧٤) نفس المصدر: ص ٣٤٣ / ٣٤٤
(٧٥) دار الوثائق القومية: مصلحة الشركات، " محفظة رقم (١٤٧) "، ص ١٢٨، محفظة رقم (١٤٦)، ص ص ٤٠٠ -٤٢٧؛ عرفه عبدة علي: المرجع السابق، ص ٢٣؛ مصطفي عبيد: المرجع السابق، ص ١٦- ١٧.
(٧٦) نفس المصدر: مصلحة الشركات: " محفظة رقم (١٤٦) "، ص ص ٤٣٥ – ٤٣٨.
(٧٧) نفس المصدر.
(٧٨) نفس المصدر: صفحات مختلفة؛ عبد المنعم عبد العظيم: المرجع السابق، ص ٤؛ بوابة الأهرام: كيف شيد عمال الصعيد خطوط الايكوڤيل بمصانع سكر نجع حمادي في نهايات القرن التاسع عشر، ٣-٥-٢٠١٩.
(٧٩) نفس المصدر: مصلحة الشركات، "محفظة (١٤٦) ".
(٨٠) بوابة الأهرام: كيف شيد عمال الصعيد خطوط الايكوڤيل، المرجع السابق.
- عبد المنعم عبد العظيم: المرجع السابق.
- مصلحة الشركات: " محفظة رقم (١٤٦) "، المصدرالسابق.
(٨١) نفس المرجع والمصدر.
(٨٢) نفس المرجع والمصدر.
(٨٣) بوابة الأهرام: كيف شيد عمال الصعيد خطوط الأيكوڤيل بمصنع السكر، المرجع السابق.
(٨٤) عبد المنعم عبد العظيم: المرجع السابق.

(٨٥) باسم عادل: ١٩٣٥ رواية، رواية عن الحركة العمالية لمصانع السكر، ط١، سما للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص٢٩.
(٨٦) عبد المنعم عبد العظيم: المرجع السابق، ص ٣.
(٨٧) نفس المرجع.
(٨٨) رؤوف عباس حامد: المرجع السابق، ص ١٢٠.
(٨٩) عبد المنعم عبد العظيم: المرجع السابق، ص ٤.
(٩٠) رؤوف عباس: المرجع السابق، ص ١٢٢ - ١٢٣.
(٩١) عبد المنعم عبد العظيم: المرجع السابق، ص ٤.
(٩٢) رؤوف عباس حامد: المرجع السابق، ص ١٤٧.
(٩٣) Henry Nous: op.cit. p IV

(٩٤) موقع الملك فاروق الأول ملك مصر: الاقتصاد المصري في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، ص ١٢ https//www.faroukmisr.net/Farouk-economy
(٩٥) Henry Nous: op.cit. p, IV.
(٩٦) عبد المنعم عبد العظيم: المرجع السابق، ص ٤.
(٩٧) حسين علي الرفاعي: الصناعات في مصر، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٣٥، ص ٤٦؛ صحيفة التجارة والصناعة، العدد الأول، يناير ١٩٣٣، السنة التاسعة، تصدرها مصلحة التجارة والصناعة، كل شهر مرة.
(٩٨) أمين مصطفي عفيفي عبد الله: تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، ط١، الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥١، ص ١٧.
(٩٩) نفس المصدر: ص ٩٠.
(١٠٠) حسين علي الرفاعي: المرجع السابق، ص ٣٩ – ٤٠.
(١٠٢) راشد البراوي، محمد حمزة عليش: التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ط٤، النهضة المصرية، ١٩٤٩، ص ٧٤- ٧٥.
(١٠٣) نفس المرجع: ص ٩٣.
(١٠٤) امين مصطفي عبد الله: المرجع السابق، ص ١٠٠.
(١٠٥) حسين علي الرفاعي: المرجع السابق، ص٢٠١، صحيفة التجارة والصناعة، العدد الثاني، فبراير١٩٣٣ السنة التاسعة.
(١٠٦) امين مصطفي عبد الله: المرجع السابق، ص ١٠٣
(١٠٧) راشد البراوي، حمزة عليش: المرجع السابق، ص ١٩١.
(١٠٨) نفس المرجع السابق : ص١٩٢-١٩٣؛ طه عبد العليم، تقريرلجنة التجارة والصناعة عام ١٩١٧.
(١٠٩) Henry Naus: op.cit. pp,16-17
؛ الاهرام: قضايا وآراء، ٢١-١٢-٢٠١٩، العدد ٤٨٥٩٢.
https://gate.ahram.org.eg/daily/ .
(١١٠) تقرير لجنة التجارة والصناعة عام ١٩١٧.
(١١١) نفس المصدر.
(١١٢) نفس المصدر.
(١١٣) مصطفي عبيد: المرجع السابق، ص ص ١٥-١٧.
(١١٤) راجع - نفس المرجع؛ عرفة عبده علي: المرجع السابق، ص ص ٢٥٤ /٢٦٦؛
Henry-Nuas: op.cit. PP, 1-66 .
(١١٥) -راجع: دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات،"محفظة رقم (١٤٧) "، المصدر السابق؛ عبد المنعم عبد العظيم: المرجع السابق، ص ٣.؛ صحيفة التجارة والصناعة: العدد الأول، يناير ١٩٣٣.
(١١٦) Henry Nous: op.cit. pp, 20-30.
(١١٧) Ibid : pp, 7-8.
(١١٨) Henry Nous: op.cit. p1
Discours Prononces, ALA, Federation Egyptienne des industries, 1925 “No buts sont d’interet general et la vision d’une Egypt industrielle n’est pas un mythe “
(١١٩) Ibid: P,2.
(١٢٠) Ibid: pp, 3-4.

(١٢١) Ibid: pp, 4-5.
(١٢٢) Henry Nous: op.cit, pp, 9-10
1929 “Notre Pensee , nos efforts , nos yeux se tournent vers un Ideal commun qul - s’oriente toujours vers prosperite de L’ Egypte “
(١٢٣) Ibid: pp, 10-11.
(١٢٤) Ibid: P ,12.
(١٢٥) Henry Nous: op.cit, pp, 16-18
1931 “l’avenir de l’Egypt Nous le voulons magnifique - Nous y contribuerons “،
(١٢٦) Ibid: pp, 19-20.
(١٢٧) Ibid: pp, 20 -21.
(١٢٨) 1932 “ le sort des classes ouvrieres est tres pres de nos coeurs” pp 21-23 .Henry Nous
(١٢٩) 30 mars 1932 “ Nous en sommes a l’heure de metamorphoses Se-condons -les “pp, 25-29. Henry Nous
(130) 21 Avril 1933 “ ce sont les perils financiers-generateurs incons -cients d’anarchle - quil tout avant tout , eviter.” pp, 34-35 . Henry Nous
(١٣١) Cette Coeuvre ne peut etre exciusive , elle appelle toutes les collabrations “ ز“ P.43 . Henry Nous
(١٣٢) Ibid : P,44 .
(١٣٣) Ibid: P, 45.
(١٣٤) Ibid: P, 47.
(١٣٥) Ibid: pp, 49-50.
(١٣٦) 30 mars 1936 “I’Idustrie la force animatrice par excellence.” P,49.Henry Nous.

(١٣٧) Ibid: pp, 50-51.
(١٣٨) 11 Janvier 1938 “Il faut conjuguer les valeurs n’en paralyser aucane , et sauvegar leur gradation “ P,55 . Henry Nous.
(١٣٩) 18 Avril 1938 “C’est harmonie que nous souhaltons de tout Coeur “P, 63. Henry nous .
(١٤٠) Ibid: P, 64.
(١٤١) Ibid: P,65.
(١٤٢) NECROLOGIE HENRY NAUS BEY, P VII-VIII. Henry. Nous

المصادر والمراجع

- **أولاً الوثائق غير المنشورة**
- **دار الوثائق القومية**
- **محافظ مصلحة الشركات**

- " شركة أراضي وادي كوم امبو المساهمة "محفظة رقم (١١٤) ملف رقم١٨٢ /٣ /٢١ ط.
- " الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير، "،" محفظة رقم ١٤٦ ملف ١٨٢ – ٣ / ٧، جـ ٢.
- تقرير مرفوع من مجلس الإدارة الي الجمعية العمومية في ٢٢-١٠-١٩٥٦ "." محفظة رقم ١٤٧ "، ملف ١٨٢- ٥/٦١٠، جـ ١، شركة السكر والتقطير المصرية، ملف رقم ١٨٢-٥/٦١٠.
- ملف قسم الجمع والتسجيل (مصلحة الشركات)

- **ثانياً المصادر المنشورة:**
- **(تعداد وإحصاء)**

- تعداد سكان القطر المصري ١٩٣٧, جداول عامة، جـ٢ ,المطبعة الاميرية ١٩٤٢
- تعداد سكان القطر المصري ١٩٤٧, جـ ٢ , المطبعة الاميرية ١٩٤٢
- إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استقلالها الرئيس في مصر يونيو ١٩٤٢، المطبعة الاميرية ١٩٤٣.
- إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استقلالها، الرئيسي في مصر يونيو ١٩٤٩/١٩٥٠.
- Annuaire statistique d'legypte: imprimeri nationale le caire, cairo,1925.

- **(تقارير)**
  - وزارة المالية: تقرير المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان لسنة ١٩٠٨، ترجم في إدارة المقطم وطبع في مطبعته ١٩٠٩.
  - البنك الأهلي ١٨٩٨ – ١٩٤٨.، مطبعة البنك الأهلي، ب.ت.
  - وزارة التجارة والصناعة: " الكتاب السنوي لمصلحة التجارة ١٩٣٨"، المطابع الاميرية، بولاق، القاهرة ،١٩٣٨
  - صحيفة الصناعة والتجارة، اعداد مختلفة مثبتة في الهوامش، وهي صحيفة صادرة عن نفس المصلحة.
- **المراجع العربية والبحوث**
  - امين مصطفي، عفيفي عبد الله: تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، ط١، الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥١.
  - باسم عادل: ١٩٣٥ رواية، رواية عن الحركة العمالية لمصانع السكر، ط١، سما للنشر والتوزيع، ٢٠١٤.
  - حسين علي الرفاعي: الصناعات في مصر، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٣٥.
  - راشد البراوي، محمد حمزة عليش: التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ط٤، النهضة المصرية ،١٩٤٩.
  - رؤوف عباس حامد محمد: الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ – ١٩٥٢، المجلس الاعلي للثقافة، القاهرة، ٢٠١٦.
  - زاهر رياض: استعمار افريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٥.
  - زينب عمر محمود حسين: صناعة قصب السكر في مصر ١٩١٤–١٩٥٦، مجلة الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإنسانية، العدد ١٦، ٢٠١٥.
  - عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي، ط ٥، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩.
  - عبد الحميد البطريق، عبد العزيز نوار: التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة الي مؤتمر فينا، دار النهضة العربية، بيروت لبنان ب. ت.

- عبد العزيز نوار، عبد المجيد نعنعي: التاريخ المعاصر. اوربا من الثورة الفرنسية الي الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ب. ت.
- عرفة عبده علي: يهود مصر منذ الخروج الأول الي الخروج الثاني، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٠.
- مصطفي عبيد: سبع خواجات، مركز انسان للدراسات والطباعة والنشر، ٢٠٢٠.
- نبيل عبد الحميد سيد أحمد: النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره على المجتمع المصري ١٩٢٢-١٩٥٢، الهيئه العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢.
- ـــــ: اليهود في مصر ١٩٤٧-١٩٥٦، ط٢، مطبعة نانسي، دمياط، ٢٠٠٤.
- ـــــ: الأجانب وأثرهم في المجتمع المصري، ١٨٨٢-١٩٩٢، جـ١، لتحديد القانوني للأجانب وأثرهم الاقتصادي والسياسي، مكتبة نانسي، دمياط، ٢٠٠٤.
- ـــــ: تاريخ مصلحة الدومين (قومسيون الأملاك الأميرية) ١٨٧٨ – ١٩١٣، مكتبة نانسي، دمياط، ٢٠١٠.
- ـــــ: يوسف اصلان قطاوي. رجل المال والاعمال، بحث منشور في مجلد مهدي الي الدكتور حماده إسماعيل، تحرير ا.د لطيفة سالم

- **الدوريات**

- الأهرام: العدد ٤٨٥٩٢، قضايا وآراء ،٢١ -١٢-٢٠١٩.

- **المراجع الأجنبية**

- David S. Landes: Bankers and Pashas, London, 1958.
- Henry Naus Bey: Recueil Des Discours Prononces, ALA, Federation Egyptienne des indeustries

- **المواقع الإلكترونية**
  - بوابة الأهرام
https://gate.ahram.org.eg
  - الحوار
https://www.alhewar.org
  - الملك فاروق الأول
https//www.faroukmisr.net
  - المعرفة
https://www.marefa.org
  - ويكبيديا
ar.wikipadia.org/wiki